

المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني

في لبنان

الباحثة راغدة عسيران

(خاص القدس للأنباء)

حزيران – يونيو 2012

فهرس

2	مقدمة
5	<u>الفصل الأول : المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني</u>
5	1 - المنظمات غير الحكومية : نظرة عامة
6	2 - تاريخ العمل الأهلي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان:
9	3 - الجمعيات الفلسطينية الخدمائية:
10	بعض الجمعيات الخدمائية الفلسطينية:
16	4 - بعض الجمعيات العاملة في مجال مناصرة الحقوق:
17	5 - الجمعيات الأجنبية العاملة في الوسط الفلسطيني:
18	بعض المنظمات غير حكومية الأجنبية العاملة في الوسط الفلسطيني:
24	<u>الفصل الثاني: أدوار المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان</u>
24	1 - خدمات مشروعة:
25	2 - التحول الى نشاط المناصرة والدفاع عن الحقوق:
26	3 - التمويل الأجنبي:
28	4 - حجم التوظيف في الجمعيات والمؤسسات:
28	5 - مهنة العمل التطوعي ونشوء نخبة "المجتمع المدني":
31	6- من المنظمات غير الحكومية الى "المجتمع المدني":
32	7 - المجتمع المدني والقضية الوطنية:
33	8 - اهتمام المجتمع الدولي بحقوق اللاجئين:
36	<u>الخلاصة</u>
38	ملحق

مقدمة

يشكل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المسجلون لدى الأونروا أقل من 10% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العالم، بمن فيهم لاجئو الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام 1967، أي حوالي 420 ألف نسمة فقط. إلا أن مساحة الدولة المضيفة، وبنيتها وعدم استقرارها السياسي، إضافة إلى حدودها الجنوبية المشتركة مع فلسطين المحتلة، ووجود مقاومة مسلحة على أراضيها، كلها عوامل حثت المجتمع الدولي على البحث عن حل لهؤلاء اللاجئين، ضمن تسوية سياسية للصراع العربي الصهيوني في المنطقة.

فمن جهة، لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بحقوقهم المدنية والاقتصادية التي تسمح لهم بالعيش دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومن ثم نزع فتيل التوتر في هذا البلد. ومن جهة أخرى، يسعى المجتمع الدولي إلى عدم تنفيذ حق عودتهم إلى الجزء الذي شردوا منه من فلسطين، أي الأراضي المحتلة عام 1948.

من الجهة الأولى، ترفض عدة جهات لبنانية توفير الحقوق خشية مما يسمى التوطين، أي التجنيس والبقاء النهائي في لبنان، وما يؤدي إليه من تغيير التركيبة الطائفية في البلد. ومن الجهة الأخرى، يحاول المجتمع الدولي إيجاد حل يرضي شريحة واسعة من اللبنانيين والصهاينة والدول الإقليمية، وحتى الفلسطينيين، في آن واحد، تحت شعار "حل متفق عليه"، إنما ليس وفقاً للقرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة، على أن يتضمن هذا الحل توفير بعض هذه الحقوق، لضمان نوع من الاستقرار في لبنان وفي المنطقة.

شكلت هذه العوامل أرضية خصبة لاهتمام المؤسسات الحكومية الأجنبية بمخيمات اللاجئين في لبنان، وكذلك لتواجد المنظمات غير الحكومية فيها، من أجل توفير الخدمات إلى جانب الأونروا وبالتنسيق معها للمساهمة في تطبيق سياسات المانحين الدوليين.

منذ حرب تموز 2006، وتدمير مخيم نهر البارد في أيلول / سبتمبر 2007، شهدت المخيمات الفلسطينية وجوداً ملحوظاً لمنظمات غير حكومية أجنبية (NGO's) تعمل في مجالات مختلفة، من إغاثة وإسعافات وتوزيع معونات، إلى بناء وترميم البيوت وترفيه الأطفال - وخاصة في مخيم نهر البارد - أو توفير خدمات في باقي المخيمات. وتعمل هذه المنظمات الدولية بعد الحصول على مرسوم رئاسي يسمح لها القيام بنشاطها على الأراضي اللبنانية. أما الجمعيات أو المنظمات الفلسطينية، والتي يعود تاريخ بعضها إلى السبعينيات، فقد تكاثرت بشكل ملحوظ بعد عام 2005، حين سهّلت وزارة الداخلية اللبنانية الإجراءات المتعلقة بتسجيل

الجمعيات، حتى وان أبقت على شرط أن تكون الجمعيات "لبنانية" وأن تتكون أكثرية مجالس إدارتها من حاملي الجنسية اللبنانية.

تنشط اليوم أكثر من مئة جمعية أو منظمة غير حكومية فلسطينية مسجلة لدى الدوائر الرسمية اللبنانية كجمعيات "علم وخبر" في المخيمات أو التجمعات السكنية الفلسطينية أو على الأراضي اللبنانية بشكل عام؛ إضافة الى العديد من الجمعيات ذات الطابع الإسلامي التي تم الترخيص لها من قبل السلطات الدينية في لبنان، والتي تعمل أيضاً في المخيمات وخارجها. وتعمل أيضاً جمعيات غير مسجلة، على نطاق ضيق في المخيمات أو بعض أحيائها، توفر خدمات إنسانية أو تقوم بأنشطة تربوية أو رياضية. نجد أيضاً روابط تجمع بين لاجئي منطقة أو بلدة معينة من فلسطين، تلتقي لإحياء ذكرى حدث ما أو لأغراض أخرى. كما نجد أندية رياضية أو كشافية أو فرق موسيقية، تابعة أو غير تابعة للفصائل الفلسطينية، في حين لا نعلم بوجود جمعيات مستقلة ذات طابع سياسي تناصر قضية ما كقضية القدس أو الأسرى أو فك الحصار عن غزة...).

ستركز هذه الدراسة على الجمعيات الأجنبية والفلسطينية المسجلة لدى الدوائر اللبنانية الرسمية والعامة في المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية. وإضافة الى الدراسات النظرية والميدانية حول المنظمات غير الحكومية في العالم وفي فلسطين والوسط الفلسطيني في لبنان، وإلى قوائم تحصي هذه المنظمات، من العام 2000 حتى 2011، تستند هذه الدراسة على مقابلات مباشرة أجريت مع مسؤولي بعض هذه المؤسسات، في الشمال وبيروت والجنوب، وإلى المواقع الإلكترونية المتوفرة¹. والمعطيات المراكمة حتى الآن أصبحت كافية لرسم صورة أولية عن نشاطها، وعن الفئة - أو الفئات - الإجتماعية المستهدفة، وعن مصادر تمويلها وعلاقاتها المحلية والدولية، وبعض ملامح الدور الذي تلعبه في تشكيل ما يسمى "المجتمع المدني" أو "المجتمع الأهلي" في الوسط الفلسطيني في لبنان.

لقد أدى ضعف القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة في المخيمات الى تعدد وتبعثر الجهود الرامية الى بناء مجتمع فلسطيني متماسك حول أهداف وطنية واضحة. كما أدى غياب المرجعية السياسية الفلسطينية الواحدة في لبنان الى محاولة إيجاد إطار آخر يملأ الفراغ للتواصل مع السلطات المحلية اللبنانية والقوى الخارجية، من منظمات دولية وسفارات أجنبية، من أجل حل بعض المشاكل المتعلقة بالوجود الفلسطيني في لبنان. لكن، هل باستطاعة هذه "المنظمات غير الحكومية" ملء هذا الفراغ؟ وهل هناك محاولات لوضعها في الصف

¹ كان من الأفضل لإعداد دراسة شاملة إجراء مقابلات أخرى، لتشمل كافة المخيمات أولاً، وكافة أنواع الجمعيات الفلسطينية والأجنبية ثانياً - يمكن مواصلة هذا العمل الميداني وإدخال فيما بعد تعديلات على الدراسة ان لزم الأمر -

الأمامي بعد أن حصلت على شهادة تمثيلها لما يسمى بـ "المجتمع المدني" أو الأهل من قبل المؤسسات الدولية؟ لا سيما وأنها منذ بضعة سنوات، تقوم بعض هذه الجمعيات بنشاط مطلبى ومساند للحقوق الفلسطينية (advocacy) في الساحة اللبنانية. وما علاقة هذا النمط من النشاط بالتحركات والأنشطة المماثلة في فلسطين المحتلة، في الدول العربية وفي العالم؟ هذه بعض الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول : المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني

رغم اختلاف الظروف السياسية بين فلسطين واللجوء الفلسطيني من جهة والدول العربية والغربية من جهة أخرى - إذ فلسطين ما زالت محتلة ومهمة التحرير تبقى الأولوية لكافة أبناء الوطن، ولا يمكن اعتبار اللجوء الفلسطيني شريكاً في بناء دولة (في لبنان) - إلا أننا سنستفيد من مصطلح "منظمات غير حكومية" في الحديث عن بعض الجمعيات الفلسطينية العاملة في الوسط الفلسطيني، وخاصة التي تعتمد على تمويل أجنبي وتلبي شروط هذا التمويل. كما أننا سنستفيد أحياناً من مصطلح "مجتمع مدني" أو "مجتمع أهلي" للتعبير فقط عن العاملين والمتطوعين في هذه المنظمات، وليس عن جمهور المخيمات ولا حتى عن الفئات المجتمعية المستفيدة من الخدمات؛ وما ذلك إلا لأن الناشطين فيها يستعملون هذا المصطلح للتعبير عن كياناتهم الناشط في الوسط الفلسطيني، المختلف عن الفصائل والأحزاب وحتى النقابات. تقول السيدة (هيفاء جمال)، منسقة في "المساعدات الشعبية النرويجية"، بهذا الخصوص: "انطلاقاً من أن هناك الدولة ومؤسساتها وموظفيها، وهناك القطاع الخاص الذي يشمل المؤسسات الاقتصادية، هناك "المجتمع المدني" أي الذين يعملون في قطاعات عديدة ولكن على أساس غير ربحي. ترفض النقابات والأحزاب أن تكون مشمولة في "المجتمع المدني". يقول (بنوا شالان) إن شرط تكوين المجتمع المدني هو أن يكون مستقلاً (autonomy): "وفي حال تشجيع إقامة مجتمع مدني متعدد القوميات، يصبح من الصعب الحديث عن استقلالية إذا تُرجم ذلك بفرض قيم أو معايير أو مؤسسات لا تتناسب مع الطريقة التي ينظر إليها مجتمع معين الى ذاته".²

1 – المنظمات غير الحكومية : نظرة عامة

توضح (غونهد رونسغارد)³ أنه تحت مصطلح "المنظمات غير الحكومية" في العالم، هناك العديد من المؤسسات المختلفة، منها ما تضم الآلاف من الموظفين وتدير الحوارات والتفاوض مع هيئات دولية والبنك الدولي، ومنها جمعيات تعمل في مكان واحد وتقوم بنشاط محدد، ومنها ما يوفر الإسعافات، ومنها ما يقوم بعمل تنموي، ومنها ما "يدافع عن الحقوق الإنسانية والعدالة الاجتماعية والشؤون البيئية". كما يجب التمييز بين المنظمات "الشمالية" -

² Benoît Challand : Civil society, autonomy and Donors : International Aid to Palestinian NGOs, EUI Working Paper, RSCAS, N°2006/20.

³ Gunhild Raunsgard, « Keeping them alive » - Humanitarian Assistance to Palestinian Refugees in Lebanon, and the role of NGOs, Master's Thesis in History, University of Bergen, Spring 2009. ساستعين كثيراً بهذه الأطروحة الحديثة حول المنظمات غير الحكومية في الوسط الفلسطيني لأنها شاملة وتطرح الكثير من الأسئلة حول نشاطها.

أي التابعة للدول الغربية عامة - والمنظمات "الجنوبية" - المتواجدة في دول "العالم الثالث". ونادراً ما تكون العلاقة بين هاتين المجموعتين متساوية، رغم ادعائها "الشراكة"، لأنه بشكل عام، المجموعة الأولى هي الجهة الممولة أو التي تختار وتحدد مكان ونوع نشاطها في الدول التي تنتمي إليها المجموعة الثانية.

يراد من مصطلح "NGO" الذي يدل على هذه الجمعيات العابرة للقارات أحياناً، أن يعبر عن العمل الإنساني والخيري من أجل البشرية، كما يراد منه الآن. كما يراد من مصطلح "المجتمع المدني"، أن يدل على من يسعى لتدعيم قيم الديمقراطية والتعددية وتمكين الفرد في مواجهة الدولة من جهة والسوق العالمية من جهة أخرى.

لكن العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة تنتقد نشاط هذه المؤسسات العالمية والمحلية كما تنتقد مفهوم "المجتمع المدني". ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها من قبل باحثين ينتمون الى تيارات فكرية معادية للنيلولبيرالية أنها:

1- أدوات للنظام النيلولبيرالي تفسح له المجال للتدخل في دول تعجز الشركات العالمية والمؤسسات الدولية التدخل فيها بسبب طبيعة أنظمتها،

2- تشكل ستاراً لعجز أو رفض الدول الحديثة توفير خدمات أساسية في المجتمع (التعليم والصحة ورعاية الفئات الضعيفة مثلاً).

3 - تعمل على تمكين وتنمية قدرات الفرد بدلاً من تمكين وتنمية المجتمع ككل، وذلك وفقاً لنظرة النيلولبيرالية الى الدول والمجتمعات الحديثة⁴.

2 - تاريخ العمل الأهلي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان:

تشير لائحة المؤسسات والجمعيات الأهلية التي أعدتها الأونروا في العام 2010⁵ أن (134) مؤسسة وجمعية فلسطينية وأجنبية تعمل في المخيمات والتجمعات السكنية. غير أن هذا العدد يشمل من جهة فروع بعض الجمعيات الموزعة على المخيمات، ولا يأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى كافة الجمعيات والنوادي الموجودة. وتشير دراسة سابقة أعدتها جمعية "أجيال"⁶ في العام 2001، الى (46) جمعية محلية و(20) جمعية أجنبية كانت تعمل في تلك الفترة. أما لائحة مؤسسة التعاون (Welfare Association, WA) وجمعية

⁴ Idem.

⁵ دليل الجمعيات والمؤسسات الأهلية داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، الأونروا، دائرة الاغثة والخدمات الاجتماعية، 2010

⁶ Ajial center : Palestinian Non-Government Organizations in Lebanon , 2001

المساعدات الشعبية النرويجية (NPA) التي صدرت في العام 2000، فإنها تشير الى وجود (26) جمعية محلية خدماتية (80% من المجموع)، يتم تمويلها من قبل هاتين المؤسستين. أما المؤسسات الأجنبية الممولة، فتشير هذه اللائحة الأخيرة الى وجود (3) جمعيات أجنبية أخرى تمويل البعض من الـ (26) جمعية⁷. وأحصت الباحثة النرويجية (غونهد رونسغارد) في العام 2008، (97) جمعية محلية و(62) مؤسسة أجنبية تعمل في الوسط الفلسطيني. حتى وإن كانت هذه الأرقام غير دقيقة، ولم تحص كافة الجمعيات والنوادي الفلسطينية العاملة في لبنان، إلا أنها تشير الى ارتفاع عددها منذ فترة التسعينيات، التي شهدت تأسيس العديد منها.

قبل العام 1982، الذي شهد اجتياح لبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية منه، كانت العديد من المؤسسات الفلسطينية، ومعظمها تابعة للمنظمة، تقوم بتوفير الخدمات الأساسية للاجئين، الى جانب الأوروا، من الخدمات الصحية (مستشفيات ومراكز طبية) الى رياض الأطفال (التي كان يدير معظمها اتحاد العام للمرأة الفلسطينية) الى مشاغل "صامد" التي وفرت العمل لكثير من العائلات، الى المراكز المخصصة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة، الى الأندية الثقافية والرياضية في المخيمات وصناديق خاصة بأسر الشهداء والمعتقلين. وكانت فصائل المقاومة تدير أيضاً مراكز اجتماعية وثقافية وتستوعب في أطرها المتخرجين والمتخرجات من المدارس والجامعات. ورغم شمولية الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات م.ت.ف. والفصائل، فضلت بعض الشخصيات تأسيس أطر مستقلة، مثل "جمعية الحولة" في مخيم برج الشمالي، التي تأسست عام 1973، و"مؤسسة غسان كنفاني الثقافية" التي تأسست عام 1974 كجمعية مستقلة (ولكنها قريبة فكرياً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، جمعية "النجدة الشعبية" التي تأسست عام 1978 بعد تدمير مخيم تل الزعتر (قرية من الجبهة الديمقراطية)، وجمعية "انعاش المخيم" التي تأسست عام 1969 وغيرها.

أدى خروج م.ت.ف. من لبنان الى انهيار المؤسسات التابعة لها. استطاعت مؤسسة "بيت أطفال الصمود" التي كانت تابعة لحركة فتح، وقد تم تأسيسها عام 1976، من الاستمرار في العمل بعد انفصالها عن المنظمة (1984) وتسجيلها فيما بعد تحت اسم "المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني" برئاسة قاسم عينا. أما بقية المؤسسات، فقد أنهت أنشطتها، إلا بعض الاتحادات الشعبية التي استمرت، كالإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي ما زال يدير رياض أطفال ويقوم بأنشطة مختلفة (رغم أن الاتحادات الشعبية مختلفة عن المنظمات غير الحكومية، وخاصة فيما يخص الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير، إلا أن معظم الباحثين يشملون "الإتحاد" في دراساتهم ولوائحهم، لسببين ربما، الأول لأن الإتحاد يقوم بدور

⁷ دليل الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، مؤسسة التعاون وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية، 2000

خدماتي، والثاني لأنه يتلقى تمويلاً من جهات مختلفة)، أو المؤسسات كالهلال الأحمر الفلسطيني الذي يدير ما تبقى من مستشفيات ومراكز طبية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تأسست معظم الجمعيات الفلسطينية الحالية بعد خروج م.ت.ف. من لبنان وما سمي بـ"حرب المخيمات" التي شهدت تدميراً واسعاً لبعض مخيمات بيروت والجنوب. تؤكد لائحة "التعاون" أن عدداً كبيراً من الجمعيات الفلسطينية تأسس في أواخر الثمانينيات والتسعينيات. من بين 26 جمعية خدماتية في العام 2000، (6) فقط تم تأسيسها قبل خروج منظمة التحرير من لبنان. ومما ساعد على تأسيس الجمعيات في التسعينيات تجفيف مصدر تمويل م.ت.ف.، كما تقول السيدة (هيفاء جمال): "بعد الحصار المالي على م.ت.ف. والفصائل المنتمة الى المنظمة - بسبب موقفها من حرب الخليج الثانية - اضطر الكثير من الكوادر المنتمي الى الفصائل تركها والبحث عن عمل. كان الكثير منهم له قدرات تنظيمية ومهارات عديدة، فأقلاموا الجمعيات ("أجيال" لصالح صلاح، "مركز شاتيل للشباب" لأبي مجاهد، وكلاهما من الجبهة الشعبية) وغيرها"⁸. ويشير الباحث (اصلاح جاد⁹) أن دور الجمعيات غير الحكومية اختلف بعد اتفاقيات أوسلو في فلسطين، إذ كانت قبل هذه الاتفاقيات متصلة بالفصائل والنقابات والإتحادات الشعبية.

تدل لائحة الاونروا على أن الجمعيات المؤسسة في التسعينيات أقل عدداً من الجمعيات المؤسسة بعد عام 2000 (30 جمعية بعد 2000، و24 جمعية في التسعينيات، من بين الجمعيات التي سجلت سنة تأسيسها). يعود ارتفاع عدد الجمعيات (محلية وأجنبية) بعد عام 2005 الى السهولة النسبية في تسجيل الجمعيات لدى الدوائر اللبنانية وإلى الأزمات الإنسانية الناجمة عن حرب تموز الإسرائيلية ضد لبنان وتدمير مخيم نهر البارد في ايلول 2007.

ويمكن تقسيم الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية الى نوعين: الجمعيات الخدماتية من جهة والجمعيات التي تعمل في نطاق المناصرة والدفاع عن الحقوق، من جهة أخرى. ولكن بعض الجمعيات الخدماتية تشارك في الحملات التي تقوم بها الجمعيات من الصنف الثاني، بين الحين والآخر، دون أن يؤثر ذلك على نشاطها الأساس.

⁸ في دراستها عن المنظمات غير الحكومية في فلسطين (الصفة الغربية وقطاع غزة)، تشير الباحثة فداء شحادة (strategic organizational : responses to environmental pressures : the case of 3 palestinien NGOs) أن العديد من المنظمات غير الحكومية تم انشاؤها في الثمانينات من قبل التنظيمات الفلسطينية التي رأت فيها امتداداً لعملها في الوسط الشعبي (الحزب الشيوعي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجيبة الديمقراطية)، كما تشير الى أن انقطاع التمويل العربي عن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت توزع الأموال على المنظمات المنضوية في صفوفها جعل التمويل الغربي للمنظمات غير الحكومية يفوق التمويل العربي.

⁹ اصلاح جاد، NGOs : between buzzwords and social movements، في كتاب Deconstructing Development Discourse، Practical Action and Oxfam، 2010.

3 - الجمعيات الفلسطينية الخدمائية:

تقوم الجمعيات الفلسطينية الخدمائية بتوفير شتى الخدمات لسكان المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان؛ وذلك لأن الأونروا تدّعي أنها عاجزة على توفيرها، من جهة، ولأن الدولة اللبنانية ومؤسساتها ترفض تأمينها، من جهة أخرى. تظهر الدراسة الميدانية للعام 2000 لمؤسسة تعاون وجمعية "المساعدات الشعبية النرويجية" أن نشاط الـ (26) جمعية التي تتعامل معها المؤسساتان يتوزع على المجالات التالية: التعليم ما قبل المدرسة (رياض أطفال)، تدريب مهني، رعاية صحية علاجية ووقائية، أنشطة ثقافية ورياضية وتربوية، حفظ التراث، قروض إنتاجية وتكافل اجتماعي. ويعمل في هذه الجمعيات نحو (700) رجل وامرأة متفرغين، و(846) غير متفرغين، إضافة إلى (286) متطوعين. ويتبع هذه الجمعيات والمؤسسات (112) مركزاً موزعاً على مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين، من رياض أطفال، عيادات، مراكز تدريب أو مراكز علاج، الخ.

وتشير دراسة جمعية "أجيال" في العام 2001 إلى أن (12) جمعية من أصل (46) (في تلك الفترة) تعمل في كافة المخيمات، في حين تنفذ (15) جمعية مشروعاً معيناً في مكان واحد، وأن 45% من المشاريع الخدمائية مرتبطة بالصحة وروضات الأطفال. تقوم بعض الجمعيات بتوفير نوع من التدريب المهني لفترة زمنية قصيرة (من 3 إلى 12 شهراً) لأكثر من 30 مهنة. كما تقوم بعض الجمعيات بنشاط ثقافي ورياضي وبتشغيل المرأة في التطريز أو غيره، ورعاية الأيتام والعائلات الفقيرة.

حاولت الجمعيات الخدمائية في العام 1994 التنسيق فيما بينها تحت مظلة "هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية"¹⁰ التي "تضم (17) مؤسسة أهلية، (14) محلية تتمتع بالعضوية العاملة، بالإضافة إلى ثلاث مؤسسات أجنبية تتمتع بالعضوية المراقبة" وهي "إطار يضم بشكل طوعي الجمعيات الأهلية (المرخصة قانونياً بعلم وخبر) التي تعمل في المجالات الصحية، التربوية، التأهيل المهني والتراث، وتخدم كافة شرائح المجتمع الفلسطيني الموزعة في المخيمات والتجمعات في لبنان". تضيف الباحثة (غونهد رونسغارد) أن الهيئة فقدت القليل من فاعليتها في الآونة الأخيرة وأنها أعادت تقييم عملها في العام 2005. ومن أبرز المشكلات التي حاولت الهيئة حلها، هي تشابه الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات، مثل روضات الأطفال، وكثافة الأنشطة في بعض المخيمات على حساب مخيمات أخرى.

¹⁰ قاسم عينا، مدير عام المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني "بيت أطفال الصمود"، العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان"، 2003/11/20.

بعض الجمعيات الخدماتية الفلسطينية:

- جمعية النجدة: مديرتها ليلي العلي

الموقع الإلكتروني www.Association-najdeh.org

تأسست عام 1978، وهي جمعية مستقلة قانونياً، ولكن قريبة من الجبهة الديمقراطية. تقوم بأنشطة مختلفة في مجال الصحة (رعاية وتثقيف) الشباب (أنشطة تعليمية وثقافية) - تدريب مهني وأنشطة لتمكين المرأة (تطريز وغيره) ومتواجدة في معظم المخيمات. عدد العاملين (أرقام في العام 2000): المتفرغون 98، غير المتفرغين 83، المتطوعون : 57

المعلومات حول تمويل الجمعية غير موجودة على الصفحة الإلكترونية.

- جمعية غسان كنفاني الثقافية بإدارة آني كنفاني وفاروق غندور.

تأسست عام 1974 بعد استشهاد غسان كنفاني. وهي جمعية مستقلة قانونياً ولكنها قريبة من فكر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

العنوان الإلكتروني http://www.kanafani.dk/gkk_main_eng.htm

تقوم بأنشطة خاصة بالأطفال (رياض أطفال، مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة) متواجدة في مار الياس وبرج البراجنة، وفي عين الحلوة والرشيديّة ونهر البارد والبدوي. منذ 1974، أقامت المؤسسة 6 رياض أطفال ومركزين تأهيل. استقبلت أكثر من 7000 طفل منذ التأسيس.

عدد العاملين في المؤسسة : 100 متفرغ تقريباً إضافة إلى المتطوعين.

التمويل من عدة جهات أجنبية، منها "المساعدات الشعبية النرويجية" وفرع المؤسسة في الدانمارك.

- المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني "بيت أطفال الصمود":

تأسست في العام 1976. واستقلت عن م.ت.ف. في العام 1984. الموقع الإلكتروني

www.socialcare.org

متواجدة في كافة المخيمات تقريباً، وتقدم خدمات في مجالات عديدة، صحية (6 عيادات أسنان) وتدريب مهني، ورياض أطفال، ورعاية أيتام وعائلات فقيرة، صفوف تقوية لطلاب المدارس وأنشطة ترفيهية... كانت في العام 2010 تكفل 1400 طفلاً، لديها 7 رياض أطفال، و105 امرأة تعمل في مشروع التطريز.

عدد العاملين (أرقام العام 2000) : 90 متفرغاً، 20 غير متفرغ، 83 متطوعاً.

التمويل يأتيان من قبل "منظمات غير حكومية تتفق مع أهدافنا. منظمات معروفة. لا نقبل تمويل السفارات، نحن نتوجه الى الجمعيات الأجنبية المعروفة، لا نأخذ تمويل من الأمريكيين، لا سفارة ولا من غيرها، ولا من السفارة البريطانية" (مقابلة شخصية مع قاسم عينا). تدل لائحة الممولين على موقع الجمعية أنها تتلقى الدعم من جمعيات أوروبية داعمة لفلسطين وإسلامية، إضافة الى "التضامن" و"نورفك" (نروج)، "المساعدات النروجية"، والهلال الأحمر القطري.

- **جمعية مساواة:** تأسست كجمعية مستقلة، منبثقة عن "المساعدات النروجية" في العام 2012. مقرها في مخيم مار الياس. ليس لها فروع. تقدم الخدمات للمعوقين، كما كانت تفعل ضمن "المساعدات". التمويل من وزارة الخارجية النروجية، إلا أن المدير قاسم صباح يأمل بفتح باب التمويل الأجنبي بعد استقلالية الجمعية.

- **جمعية "عمل تنموى بلا حدود : نبع"** تأسست عام 2001. الموقع الالكتروني www.nabaa-lb.org

فالجمعية لبنانية - فلسطينية، أي أنها تعمل في الوسطين اللبناني والفلسطيني. انبثقت عن فرعي Save the Children – UK غوث الأطفال – فرع بريطاني، اللبناني والفلسطيني اللذين كانا يعملان في لبنان. الشق الفلسطيني له فروع في مخيمات نهر البارد، البداوي، عين الحلوة، البص والرشيديّة. الأنشطة مختلفة: صحية، اجتماعية، تربوية، ثقافية، وتدريب مهني، تحت شعار "التنمية الاجتماعية". فالجمعية غير منتسبة الى "هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية .."، ربما بسبب كون الجمعية لبنانية - فلسطينية (كما صرح أحد المسؤولين في مقابلة). التعاون وثيق مع الأونروا (شراكة في الملفات الصحية أو التعليمية)، والجمعية تدخل الى البيوت من خلال برنامج "المحطات المنزلية".

التمويل أجنبي ومتنوع، "أرض البشر – إيطاليا" التي تتعامل في لبنان فقط مع "نبع"، السفارات الأجنبية (الهولندية والفنلندية)، اليونسكو، المجلس النروجي للاجئين NR ، وآخر مشروع تربوي ممول من قبل وزارة الخارجية الإيطالية. وفي بعض البرامج، يعمل في شبكة مؤسسات، كالتى تشكلت مؤخراً للقيام بمشروع تربوي مدته 3 سنوات، مع "مركز أطفال الجليل" في مخيم ويفر في البقاع، و"مركز الأطفال والفتوة"، في مخيم شاتيل.

عدد العاملين المتفرغين وغير متفرغين: 52 عاملاً، من بينهم أطباء وخصائيين نفسيين، لبنانيين وفلسطينيين. إضافة الى المتطوعين. إضافة الى العمل في المخيمات، تقوم هذه المنظمة غير الحكومية بتدريب العاملين الاجتماعيين في الشرق الأوسط، من خلال انتمائها الى منظمات دولية - Inter-Agency Network for Education in Emergencies (INEE) مثلاً. المنظمة تنتمي الى شبكة منظمات دولية وعربية تدعو الى تشكيل "جسم دولي من أجل السلام، حقوق الإنسان والبيئة داخل الأمم المتحدة"، والعمل على "تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية مستدامة" و"عدم مركزية (Decentralization) السلطة السياسية" (من موقع الشبكة:

<http://www.netzkraft.net/en/index.php>).

- **مركز الأطفال والفتوة:** تأسس عام 1997 في مخيم شاتيلا. المدير محمود عباس (أبو مجاهد)، أحد كوادرات الجبهة الشعبية سابقاً. وكان مسؤولاً عن قطاع الشبيبة في الجبهة. الموقع الالكتروني: <http://www.cycshatila.org/>

تعرف الجمعية عن نفسها بالقول إنها منظمة غير حكومية تعمل تحت سقف الإعلان العالمي لحقوق الطفل وحقوق الإنسان، وتتعاون مع اليونسكو، اليونسف، مؤسسة غوث الأطفال (السويد) وغيرها. وأعلنت عام 2000 أنها تتلقى دعماً مالياً من "منظمات سويدية غير حكومية، يونيسف، مؤسسة تعاون، المساعدات النرويجية".

وهي تقوم بأنشطة تربوية وترفيهية مع الأطفال من 6 الى 18 سنة. افتتحت لها فرع في مخيم نهر البارد. تصدر مجلة "أقلامنا" الخاصة بالأطفال والشباب. يعمل لديها شخصان متفرغان و10 غير متفرغين (2000) وتستقبل الجمعية في مقرها المتطوعين الأجانب.

- **جمعية نادي الحولة:** تأسست عام 1973 وحصلت على علم وخبر في العام 1996، في مخيم برج الشمالي. ليس لها فرع آخر. العمل تطوعي، والأعضاء يدفعون اشتراكات شهرية. لا تتلقى تمويلاً إلا من مؤسسة "التعاون" التي تؤمن المكتبة والمتفرغين (2 نصف تفرغ) في المكتبة.

تمتلك الجمعية المقر الذي بنته بعد أن دمرت القوات الإسرائيلية المقر القديم في حزيران / يونيو 1982، حين ارتكبت القوات الإسرائيلية "مجزرة الحولة" وأوقعت 92 شهيداً، معظمهم من أفراد العائلات التي لجأت الى مقر الجمعية طلباً للحماية. تقوم

الجمعية بأنشطة مختلفة، وكانت تدير روضة أطفال في الماضي، ولكن اليوم، لديها فرقة كشافة، 3 فرق كرة قدم لأعمار مختلفة، نادي شبابي، لجنة نسائية، مكتبة، فرقة موسيقية، نادي للمسنين يجتمع أسبوعياً، صالة كمبيوتر للطلاب. الجمعية عضو في "الهيئة العامة للجمعيات العاملة في الوسط الفلسطيني"، ولكنها تؤكد أن نشاط الهيئة تراجع الى الورا. تضم الجمعية (400) عضواً، البعض منهم خارج المخيم وحتى في بيروت، معظمهم فلسطينيون، وتضم الهيئة الإدارية 41 عضواً، ينتخبون كل سنتين. تمول بعض الجمعيات الأجنبية نشاطاً معيناً في بعض الأحيان، مثل Danish Refugee Council, Save the Children UK وتقوم الجمعية بأنشطة صيفية وتستضيف متطوعين أجانب.

- **جمعية الجهد الاجتماعية:** تأسست عام 2006، في مخيم نهر البارد. يتمحور نشاط الجمعية حول الأطفال والشباب، من سن الـ 7 الى سن 25. تقوم بأنشطة مختلفة، ترفيهية وثقافية. لا تتلقى الجمعية تمويلاً متواصلاً، بل وفقاً للبرنامج الذي تنفذه. وليس هناك عاملين متفرغين دائمين. الهيئة الإدارية مؤلفة من 5 أشخاص. تنسق الجمعية أحياناً مع "بيت أطفال الصمود" ويتم تمويل المشروع من الجمعية الأميركية ANERA.

- **مؤسسة الأطفال والشبيبة الفلسطينية في مخيمات الشمال:** أسستها بعد تدمير مخيم نهر البارد "الشبيبة الفلسطينية" التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي ولدت عام 1987 في كافة المخيمات. تعمل هذه الجمعية كجمعية مستقلة قانونياً ومديرها خالد اليماني، ولكنها حافظت على علاقة وثيقة بالجهة الشعبية. يبدو أن السبب في تأسيس هذه الجمعية هو إمكانية الحصول على تمويل أجنبي؛ إذ كانت الشبيبة تنشط كإطار فاعل قبل تأسيس الجمعية. تقوم الجمعية بنشاط تربوي وترفيهي، وهي ممولة من منظمة غوث الأطفال السويد ومنظمة "الإعاقة الدولية" Handicap International كما عملت مع منظمة "الرؤية العالمية" الأميركية المنشأ والمسيحية التوجه. تتلقى تمويلاً من "عمواس" السويد، وهي جمعية خيرية تعمل في عدة دول نامية، وأحد المسؤولين عنها اليوم فلسطيني انتمى الى الجهة الشعبية في مخيم البداوي. تقوم هذه الجمعية اليوم بتنفيذ مشروع ممول من Save the Children Sweden مع 6 مؤسسات أخرى في الشمال (شبكة حماية الطفل) من أجل "توعية حول حقوق الطفل، في المدارس ومع الأهل، وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل". كما تنفذ مشروع

التدعيم الدراسي، بتمويل من مؤسسة "عمواس". العاملون في الجمعية 15 شخصاً، غير متفرغين، يتراوح راتبهم من 200 الى 300 دولار شهرياً.

- **الجنى** - الموقع الإلكتروني <http://www.al-jana.org/>

تأسست عام 2002. مؤسسة لبنانية تعمل في الوسط الفلسطيني و"المهمش" في لبنان. لا شيء يدل على موقع الجمعية الإلكتروني على الهوية الفلسطينية للجمعية إلا مؤسسها (معتز الدجاني) وبعض العاملين فيها، والأنشطة الثقافية المستوحاة من الثقافة العربية الفلسطينية والتمويل الفلسطيني الذي تتلقاه الى جانب تمويل آخر. تقوم الجمعية بأنشطة فنية مع الأطفال "المهمشين" في المجتمع لتنمية قدرتهم على التعبير والانتقاد، وتسعى الى تطوير شبكات الجمعيات التربوية. كما تعمل على "تطوير وتدريب العاملين في المجال التربوي في ورشات عمل وتسعى الى تطوير الحوار بين المجتمعين اللبناني والفلسطيني وتعبئة المجتمعات المحلية لمواجهة التحديات التي تواجه الأطفال والشباب." (عن موقع الجمعية).

عدد العاملين عشرة أشخاص (يبدو أنهم متفرغين). تتلقى الجمعية تمويلاً واسعاً من الجهات الأجنبية المختلفة، من البنك العربي، السفارة البريطانية، جمعيات أميركية، مؤسسات أوروبية، ألمانية وإيطالية، مؤسسة منيب المصري، الصندوق الكندي، مؤسسة قطان، مؤسسة التعاون، غوث الأطفال في الأردن وفي السويد، أوكسفام (مسيحية يسارية)، اليونسكو، اليونيسف، النداء الفلسطيني الموحد، المساعدات النرويجية، صندوق القدس...

الى جانب هذه الجمعيات الفلسطينية الخدمائية، تنشط جمعيات لمناصرة حقوق الانسان والطفل والمرأة، وتنظم ورش عمل حول "حل النزاعات" و"العيش المشترك" والبيئة وغيرها من الموضوعات الراهنة. ومن ناحية أخرى، جمعيات تدافع وتناصر الحقوق الجماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من حق العودة الى الحقوق المدنية والاجتماعية. الأسباب التي تقف وراء هذا التوجه العام مختلفة، إذ أن النمط الأول من هذا النشاط (أي الحقوق الفردية) يتبع غالباً توجه الجهات المانحة، في حين أن الجمعيات التي تعمل على مناصرة الحقوق الجماعية تقوم بدور تخلت (أو أبعدت) عنه الأحزاب والفصائل والنقابات الفلسطينية في لبنان.

أما أسباب انتشار الجمعيات التي تقوم بتوعية الفرد على حقوقه وعلى أمور أخرى متعلقة بالمجتمعات الحديثة، فتعود، وفق الباحثة (غونهل رونسغارد)، الى النقاش الذي ساد في أوساط الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في العالم حول فعالية العمل الخدماتي في مشروع تنمية المجتمعات في الدول النامية. فقد لاحظت بعض المؤسسات أنه من الأفضل المطالبة بالحقوق من أجل تنمية مستدامة، بدلاً من تمويل مشاريع غير مضمونة النتائج بسبب تدهور الوضع في عدة مجتمعات. ومناصرة الحقوق لها شقيها، الشق المتعلق بالمؤسسات "الشمالية" التي عليها الضغط على حكوماتها من أجل إحداث تغييرات بنيوية، والشق الآخر المتعلق بالمؤسسات "الجنوبية" من أجل توعية مجتمعاتهم حول الحقوق الفردية¹¹. يقدم الباحثان (حنفي وطبر) تفسيرات أخرى لهذا التوجه، أولها أن النيوليبرالية المسيطرة عالمياً تشجع تمكين الفرد في الوقت الذي تنقلص فيه خدمات الدول، والتفسير الثاني مرتبط بالتمويل، أي أن المانحين يفضلون، في ظل الأزمات المالية، تقليص الخدمات المكلفة مالياً وانتهاج مسار آخر، هو تمويل مشاريع قصيرة المدى وأقل كلفة، كورشات عمل وتدريب حول الحقوق، كحقوق الانسان أو المرأة أو الطفل، أو حول البيئة وأهمية المحافظة عليها، أو حل النزاعات في البيت والمجتمع، أو حسن الإدارة والتدبير، أو حتى ورش عمل حول الصحة الإنجابية والوقاية.. كلها مشاريع لا تتطلب إلا توفير جمهور مستمع وصالة ومدرّب أو مدربين، من طاقم المانحين أو متلقي المنح. وتعلق الباحثة (غونهل رونسغارد) حول الموضوع قائلة: "إن الحديث عن الصحة أقل كلفة من المساعدة على تدريب أطباء."

في المخيمات الفلسطينية، تعمل نوعان من الجمعيات على مناصرة والدفاع عن الحقوق، الأولى هي التي تؤكد على الحقوق الفردية، كالجمعيات المعنية بحقوق الانسان، وعددها أربع جمعيات ظهرت مؤخراً في الوسط الفلسطيني، (راصد، شاهد، حقوق، مركز التنمية الاجتماعية) الى جانب العديد من الجمعيات الخدماتية التي تقوم أيضاً بهذا النشاط، أي التوعية حول حقوق الفرد (أطفال، امرأة...). وثمة نوع آخر من الجمعيات التي تعنى بالحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني في المخيمات، كجمعية "عائدون" وجمعية "ثابت" اللتين تركزان على حق العودة وتقومان بأنشطة حول هذا الموضوع.

والملاحظ أن العديد من الجمعيات العاملة في الوسط الفلسطيني تعمل في كافة هذه المجالات. فهي تنفذ نشاطاً خدمتياً من جهة، وتنظم ورش عمل حول حقوق الطفل، مثلاً، من جهة أخرى، وتساهم في النشاط المتعلق بالحقوق الجماعية، من حق العودة أو حقوق اللاجئين. على سبيل المثال، تقدم "جمعية النجدة الاجتماعية" خدمات عديدة وتنظم ورش عمل حول

¹¹ Keep them alive

المرأة والصحة وتشارك في ائتلافات مناصرة الحقوق الجماعية للاجئين. تقول منسقة فرع صيدا إن الجمعية تعمل على "نشر المعرفة القانونية في قضايا حقوق المرأة والطفل، الى جانب تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار الى المستوى الفردي والعائلي، والسياسي والوطني، والمساهمة في تحشيد الرأي العام المحلي والعالمي للدفاع عن حقوق المرأة، والشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية والوطنية في لبنان... مناهضة العنف بشكل عام وعلى المرأة والطفل بشكل خاص..."¹²

هذا هو أيضاً حال جمعية "نبع"، وجمعية "الشبيبة والطفولة في مخيمات الشمال" وغيرها. يقول مدير "جمعية الجهد الاجتماعية" في نهر البارد إنه قام بورشة عمل حول "حل النزاعات"، مضيفاً أن واقع العائلات في نهر البارد بعد تدمير المخيم يتطلب تلك الورشة. ويبرر نائب مدير جمعية "نبع" إقامة هذا النوع من الورش بواقع المجتمع الفلسطيني والمشاكل العائلية في مخيم عين الحلوة. كما يبرر مدير "الشبيبة والطفولة في مخيمات الشمال" تنفيذ برنامج عمل حول حقوق الطفل بواقع انتهاكات حقوقهم من قبل السلطات اللبنانية (حواجز الجيش) وكل من يمارس سلطة عليهم. إلا إنه يتضح أن الجهات المانحة كثفت في الفترة الأخيرة من المنح المالية لكل جمعية تقوم بتنظيم ندوات أو ورش عمل أو تدريب حول موضوعات تحددها مسبقاً.

4 - بعض الجمعيات العاملة في مجال مناصرة الحقوق:

- **جمعية "عائدون":** مقرها في مخيم مار الياس ومديرها جابر سليمان. تأسست الجمعية في العام 1999، و"تهتم بحقوق عودة اللاجئين وحقوق اللاجئين". لها موظف واحد يقوم بالمهام الإدارية.

وجمعية عائدون موجودة أيضاً في سوريا والأردن، وتعمل ضمن ائتلاف الجمعيات العاملة من أجل حق العودة وحقوق اللاجئين الذي تمثله مؤسسة "بديل" في الضفة الغربية. <http://badil.org/ar>

تصدر مؤسسة "بديل" جريدة حق العودة وفصلية "المجدل".

تتلقى جمعية "عائدون" مساعدة مالية من "المساعدات النرويجية" و"Pax Christi" باكس كريستي" التي كان يرأسها المطران صباغ من فلسطين" (مقابلة مع جابر سليمان)، لتسيير أمورهم فقط. تشارك الجمعية مع الائتلاف في مخيم صيفي سنوي، في سوريا عادة وفي لبنان مؤخراً بسبب الأوضاع.

¹² موقع صيدا الالكتروني، جريدة اللواء..

- **جمعية "راصد":** تأسست الجمعية في أواخر عام 2005 في لبنان. "يديرها مجلس إدارة مؤلف من 9 أعضاء موزعين بين مصر ولبنان وفلسطين والأردن" (مقابلة). ومديرها العام عبد العزيز طارقجي، ناشط حقوقي. للجمعية فرع في الضفة الغربية يتابع ويرصد انتهاكات حقوق الانسان من قبل سلطات العدو. عدد أعضاء الجمعية 64، من كافة الجنسيات وحتى أوروبيين (هولندا). وفي لبنان، الأكثرية في صيدا. هدف الجمعية الدفاع عن حقوق الفرد ضد كل الانتهاكات، وتعمل الجمعية في مخيم عين الحلوة على محاربة انتشار المخدرات، وفي لبنان، على موضوع فاقد الهوية. لا تتلقى دعماً مالياً من أية جهة، وليس لديها متفرغين. تقوم الجمعية بدورات تدريبية عن حقوق الإنسان في الوسط الفلسطيني (الطلاب). تشارك الجمعية في الحملات من أجل الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين.

إضافة الى هذه الجمعية الحقوقية، تعمل ثلاث منظمات أخرى في هذا المجال، جمعية "حقوق"، جمعية "شاهد" (قريبة من حماس) وجمعية "مركز التنمية الانسانية" (القريبة من الجبهة الديمقراطية) التي تعنى "بتمكين اللاجئين الفلسطينيين من خلال دورات معرفية في حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين". تقول إحدى الناشطات في الجمعية إن "المركز انطلق من شعار حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز بين كافة الفئات الاجتماعية"، ويهدف الى "تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، المساواة والعدالة، وتعزيز المفاهيم الديمقراطية في ميدان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية..."¹³

5 - الجمعيات الأجنبية العاملة في الوسط الفلسطيني:

خلال الفترة الممتدة من العام 2000 حتى اليوم، عملت 62 مؤسسة أو منظمة غير حكومية أجنبية في لبنان، وتحديدًا في الوسط الفلسطيني. تستوعب هذه المنظمات الجزء الأكبر من التمويل الغربي الحكومي والمقدم من الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها. "فهي التي تتكلم باسم المنظمات غير الحكومية ولها سلطة وقدرة تأثير على المنظمات الفلسطينية"¹⁴. وهي متنوعة، منها ما يقوم بمهام إغاثية، وأخرى بمهام تنموية، ومعظمها غير مهتم بوضع اللاجئين الفلسطينيين كحالة سياسية، بل تقوم بمهام إنسانية كما تقوم بها في مناطق أخرى من العالم، أي بشكل مهني غير ميسّس، كما يبدو في عمل جمعية "أرض البشر - لوزان سويسرا" في منطقة صور.

¹³ جريدة اللواء، موقع صيدا الالكتروني

¹⁴ الباحثة غونهد رونسغارد

غير أن الوضع كان مختلفاً في العقود الماضية، وخاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. إذ كانت الجمعيات المناصرة لقضية الشعب الفلسطيني تمثل النشاط الإنساني التنموي أو الإغاثي الأجنبي. لقد أرسلت الجمعيات الأوروبية والآسيوية العديد من أعضائها للمساهمة في العمل الصحي والتربوي في الوسط الفلسطيني في لبنان. لم تكن هذه الجمعيات ممولة من قبل حكوماتها، بل من تبرعات فردية بشكل عام. استمر هذا النوع من المساعدة على نطاق ضيق، إذ فضلت الكثير من الجمعيات الأجنبية التوجه إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى.

بعض المنظمات غير حكومية الأجنبية العاملة في الوسط الفلسطيني:

- **جمعية الحق في اللعب:** تأسست في لبنان عام 2005 وبدأت فعلاً عملها عام 2006. تعمل في الوسطين اللبناني والفلسطيني، ولها مقرات في كافة المخيمات. "فهي تعمل من خلال التعاون مع جمعيات أخرى، كـ "بيت أطفال الصمود" و"النجدة الشعبية"، اتحاد المرأة، جمعية الإسرء (إسلامية)، والأونروا أيضاً. تهدف إلى بناء مجتمع أفضل، من خلال الرياضة واللعب، أي أن الرياضة واللعب هما وسائل حديثة من أجل تغيير المجتمع وتغيير الفئات التي تهتم بها الجمعية" (مقابلة مع إحدى المسؤولات). تهتم الجمعية بالأطفال والشباب والفئات "المهمشة"، أي الفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة. فهي تقوم بتدريب المعلمين في الأونروا وغيرها من المؤسسات التربوية، وأحياناً، يأتي مدربون من المركز الأم (كندا)، لتدريب العاملين في الجمعية والمؤسسات الأخرى. التدريب مجاني وتسلم كتب مجانية لكل من يتم تدريبه. عدد الموظفين في لبنان 11 فلسطينياً ولبنانياً ("من كافة الطوائف"، كما أوضحت المسؤولة). الموقع الإلكتروني :

<http://www.righttoplay.com/International/Pages/Home.aspx>

تعمل الجمعية في 26 دولة، منها فلسطين (السلطة). تتدخل الجمعية "من خلال الحاجات وتعمل على "حل النزاعات" من خلال التواصل البناء والأنشطة والتفكير النقدي". الفلسفة التربوية التي تقوم عليها الجمعية مبنية على "فكر، اربط، طبق"، "يعني أن الهدف هو تعليم أسلوب الحياة، والمهم ليس اللعب بل تعليم تنظيم عملية اللعب والمفاهيم والتفكير" (كما أوضحت المسؤولة). يأتي تمويل الجمعية من وزارة الخارجية النرويجية ومؤسسة نوراد (النرويج، شبه رسمية).

- **منظمة غوث الأطفال:** Save the Children الموقع الإلكتروني العام:

- http://www.savethechildren.org/site/c.8rKLIXMGIpI4E/b.6115947/k.8D6E/O_fficial_Site.htm

تعمل المؤسسة الأم في 126 دولة، منها الولايات المتحدة، والصفة الغربية وغزة، ولبنان. يأتي تمويلها من شركات عالمية. أما بالنسبة للعمل في المخيمات في لبنان، فيبدو أن فرع المؤسسة في السويد هو الذي يمثل المؤسسة في لبنان.

الموقع الإلكتروني <http://www.savethechildren.se/Where-we-work/Middle-East-and-Northern-Africa/>

تعرف المنظمة غير الحكومية عن نفسها بقولها إنها بدأت العمل في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (MENA) منذ 1963. في التسعينيات، بدأ برنامجها يتمحور حول حقوق الطفل في معظم دول المنطقة، كما بدأت المنظمة بالعمل مع "المجتمع المدني". لقد فتح اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أفقاً جديداً للعمل في المنطقة. افتتح مكتب في القدس عام 1997 وبدأت المنظمة تنفيذ مشاريع في الضفة الغربية وغزة وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان. وفي عام 2000، افتتح المكتب الإقليمي في بيروت.

برنامج المنظمة في المنطقة يتمحور حول العنف وانتهاكات حقوق الطفل، التربية، مشاركة الطفل، التمييز وتنظيم المجتمع المدني. تعمل منظمة غوث الأطفال – السويد مع 40 شريكاً في المنطقة، معظمهم منظمات غير حكومية وجمعيات شبه رسمية تؤمن خدمات للأطفال وتسعى إلى مساندة حقوقهم، كما تعمل مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

انبثقت عن المؤسسة البريطانية جمعية "نبح" في لبنان، تضم لبنانيين وفلسطينيين يعملون في الوسطين اللبناني والفلسطيني، كما يعمل الفرع السويدي في مخيم نهر البارد إلى جانب جمعيات محلية، ويقوم بدورات تدريب للعاملين فيها حول حقوق الأطفال وحمايتهم (مقابلة مع مدير "الشبيبة والطفولة في مخيمات الشمال"). لا معلومات حول توظيف فلسطينيين أو لبنانيين بين طاقم المنظمة في لبنان، ولكنها تمويل بعض الجمعيات المحلية.

- **أرض البشر - سويسرا:** تعمل الجمعية في منطقة صور، في الوسطين اللبناني والفلسطيني. كانت الجمعية موجودة قبل العام 2004 حيث أنهت جميع مشاريعها وعادت بعد العام 2006، في الجنوب. تقوم الجمعية بعمل تربوي واجتماعي في التجمعات الفلسطينية الخارجة عن المخيمات في منطقة صور. تحصل الجمعية على تمويلها من المؤسسة الأم "أرض البشر"، و"التعاون الإسباني" وجمعية إنسانية

سويسرية. ولكن التمويل مخصص فقط لسنتين، وبدأ المشروع الجديد عام 2011 حتى 2013. تقوم الجمعية بنشاط مع الأطفال والشباب من 12 الى 17 عاماً، وتنفذ برنامج من أجل حماية الطفولة، كما تنظم دورات تدريب للعاملين في مجال الطفولة، في الجمعية والجمعيات الأخرى. الموقع الإلكتروني : <http://www.tdh.ch/> تقول الجمعية على موقعها الإلكتروني إن 1300 طفلاً فلسطينياً استفادوا من برنامجها حتى العام 2011، وتم تدريب 1500 شخصاً على حماية الطفل في نفس الفترة. تنسق الجمعية مع المؤسسات الأخرى المعنية باللاجئين، الأونروا، العاملين في التعليم وفي الصحة، والعديد من الجمعيات المحلية، وأيضاً مع اللجان الشعبية في المخيمات. توظف الجمعية 28 عاملاً لبنانياً وفلسطينياً في منطقة صور. تعمل موظفة أجنبية واحدة في مقر الجمعية في لبنان.

- أرض البشر - إيطاليا : <http://www.terredeshommes.it/>

وصلت الجمعية الى لبنان في العام 2005 وبدأت عملها في العام 2006. يتركز نشاطها في مجال الطفولة في الوسطين اللبناني والفلسطيني. تعمل الجمعية في ثلاث مخيمات، الرشيدية وعين الحلوة ونهر البارد، في عشر مدارس. تعمل في المخيمات مع مدارس الأونروا، والآن، لديها برنامج تم تمويله من قبل "التعاون الإيطالية"، وهو دعم التلاميذ في المدارس. الطاقم العامل في الجمعية مؤلف من 25 فلسطينياً ولبنانياً، يقوم بمهام تربوية وتدريب المعلمين.

في المخيمات، تنسق الجمعية الإيطالية مع "نبع"، ولا تقوم بأية مبادرة مع جمعيات محلية أخرى إلا عن طريق "نبع". تحصل الجمعية على تمويل الاتحاد الأوروبي، "التعاون الإيطالي" (هيئة حكومية)، المكتب الأوروبي للإغاثة، اليونيسف.

- المساعدات الشعبية النرويجية NPA: هي المنظمة غير الحكومية الأجنبية التي تتواجد

في كافة الميادين الخاصة باللاجئين والمخيمات. وتعتقد الباحثة النرويجية (غونهد رونسغارد) أن المنظمة مهيئة للعب دور ريادي في تنظيم "المجتمع المدني" حول حقوق اللاجئين في لبنان. فهي المنظمة التي تقوم بدور خدماتي من خلال برامج متنوعة، كالتدريب المهني وتأهيل المعوقين (واتبثقت جمعيتان عن "المساعدات" في العام 2012 تنفذ الآن هذه البرامج)، وهي المنظمة التي تمول بعض الجمعيات المحلية الخدمائية (مولت 8 جمعيات محلية في العام 2001)، كما أنها تقوم بدور مناصرة والدفاع عن حقوق اللاجئين وتمول الحملات الخاصة في هذا المجال. في العام

2009، كان للمنظمة 33 شريكاً في لبنان، بما فيها شبكات منظمات غير حكومية، الأونروا، الجمعيات الفلسطينية واللبنانية المحلية. وتضيف السيدة (هيفاء جمال) بهذا الخصوص أن المنظمة تفضل العمل مع جمعيات علمانية، غير إسلامية، "لأننا علمانيون".

فهي إذاً منظمة أجنبية، ولكن العاملين فيها فلسطينيون ناشطون في كافة المجالات. ولذلك يظن الكثير أنها منظمة فلسطينية، كما تقدم نفسها أحياناً، وفقاً للباحثة (غونهد رونسغارد). تأسست المنظمة النرويجية في العام 1939 من قبل اتحاد النقابات العمالية النرويجية، ذات التوجه اليساري. وتعدّ اليوم أكبر منظمة غير حكومية نرويجية. قدمت الدعم السياسي لحركات التحرر في العالم (أفريقيا الجنوبية) وللشعوب المعادية للأنظمة الفاشية (تشيلي ونكارغوا). تعمل "المساعدات النرويجية" في 13 دولة وتنفذ 36 برنامجاً في أفريقيا، أمريكا الجنوبية، شرق أوروبا، آسيا والشرق الأوسط. تعتبر المنظمة من أهم المنظمات التي تزيل الألغام، وهي تعمل في هذا المجال أيضاً في جنوب لبنان. ومنذ 1987، تعمل في الضفة الغربية وغزة ومنذ 1995، في كردستان العراق ومنذ 2006، في الأردن لنزع الألغام.

في العام 2003، غيرت "المساعدات النرويجية" استراتيجيتها في العالم وأصبحت تركز على دعم ومناصرة الحقوق وتدعيم المنظمات غير الحكومية المحلية، أكثر من توفير الخدمات. هذا ما يفسر انفصال العمل الخدماتي في العام 2012 عن "المساعدات النرويجية" في لبنان، وانخراط المنظمة أكثر في العمل الأهلي المناصر للحقوق. خلافاً للمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في لبنان، لا تعتبر المنظمة دورها حيادي، بل تقف إلى جانب الفئات "المستهدفة".

يتضمن برنامج مناصرة حقوق اللاجئين الذي بدأت المنظمة العمل به مناصرة حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق اللاجئين. بالنسبة لحقوق الطفل، يدعم "المساعدات" عدد من الشركاء في المخيمات؛ وبالنسبة لحقوق المرأة، تعمل مع "جمعية النجدة الاجتماعية" في برنامج مكافحة "العنف ضد المرأة". وفي العام 2007، دعمت "المساعدات" برنامج مماثل للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وفي أواخر العام 2006، قدمت المنظمة برنامج "المرأة قادرة على القيام به"، وهو موجه إلى الجمعيات النسائية اللبنانية والفلسطينية، من أجل تمكين المرأة ودعم مشاركتها في الحياة السياسية والعامة. بدأ مشروع دعم حقوق اللاجئين في العام 2004، من خلال دعم الجمعيات الحقوقية والشركاء من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين.

تشير الباحثة (غونهد رونسغارد) الى أن 95 % من تمويل "المساعدات النرويجية" هي حكومية، من النرويج ودول أخرى، والبقية من الاتحادات العمالية وألعاب اليانصيب وغيرها. وفي لبنان، تمويل وزارة الخارجية النرويجية معظم مشاريع "المساعدات".

بدأ عمل المنظمة في لبنان في العام 1980، من خلال جمعية داعمة للشعب الفلسطيني طالبت "المساعدات" بتمويل مشروعها الخاص بأطفال المخيمات في جنوب لبنان. ثم بعد مجزرة صبرا وشاتيلا وحرب المخيمات، تضاعفت جهود المنظمة في مخيمات لبنان، رغم تدمير مركزها في شاتيلا. تم تسجيل المنظمة كمنظمة غير حكومية أجنبية عاملة في لبنان في العام 1990. ورغم دعم اتفاقية أوسلو من قبل "المساعدات النرويجية" في أوسلو، تبنت المنظمة في لبنان موقفاً مختلفاً (تصريح ممثلة المنظمة في لبنان، وفاء ياسر).

تشارك "المساعدات" في لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، وتجتمع مع وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني. فهي ممثلة في لجنة تشغيل الفلسطينيين في لبنان، الذي يضم ممثلين عن الأونروا ومنظمة التحرير والوزارات اللبنانية، ومنظمة العمل الدولية و"المجتمع المدني الفلسطيني". على المستوى العالمي، تشارك "المساعدات النرويجية" في مؤتمرات اليورومتوسطية.

عدد العاملين في "المساعدات النرويجية" في العام 2012، (56) موظفاً، يتلقون رواتبهم من المنظمة الأم في أوسلو، ومعظمهم من الفلسطينيين.

- مؤسسة التعاون Welfare Association: الموقع الالكتروني :

- <http://welfare-association.org/en/content/view/12/28/>

مؤسسة التعاون مؤسسة فلسطينية مقرها في جنيف (سويسرا). وهي مؤسسة خاصة غير ربحية تعمل على تنمية المجتمع الفلسطيني والحفاظ على تراثه وهويته وتسعى الى بناء مجتمع مدني. تشكلت المؤسسة في العام 1983، وهي الآن معروفة في فلسطين والوطن العربي كمؤسسة "تعاون". تدعم مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين 48، كما تدعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في مخيمات لبنان. الجمعية العمومية مؤلفة من 100 شخصية ينتخبون كل ثلاث سنوات 40 عضواً في الهيئة الإدارية، والهيئة الإدارية تحدد مرتين كل سنة سياسة واستراتيجيات المؤسسة. وكما تعرّف عن نفسها على موقعها الالكتروني، فإنها تدعم سنوياً مليون فلسطيني عبر الجمعيات والمشاريع التي تساندها في الوطن أو اللجوء. أما تمويل المؤسسة، فهو

متنوع، من المؤسسات العالمية والإقليمية والدولية والصناديق المختلفة في العالم، كالصندوق المالي العربي والصندوق الكويتي، صندوق الأوبك ووكالات التنمية في كل من فرنسا وبريطانيا والسعودية وكندا. المساعدات الأميركية USAID تدعم أيضاً بعض المشاريع بالشراكة مع المؤسسة الدولية للشباب والنداء الفلسطيني الموحد. فهي تتعاون مع اليونسكو، الأسكوا، الأونروا، ومؤسسة فورد، ومؤسسات أجنبية أخرى. في مخيمات لبنان، كانت في العام 2000، تدعم 26 جمعية فلسطينية تعمل في المخيمات. لها مكتب في بيروت.

تعمل مؤسسة بريطانية مماثلة في الوسط الفلسطيني، وهي مؤسسة فلسطينية مقرها في لندن تسمى "العون الطبي الفلسطيني" (MAP) التي تدعم فقط المشاريع الصحية التي تقوم بها جمعيات محلية.

بعد هذا العرض الموجز لجمعيات ومنظمات غير حكومية، فلسطينية وأجنبية، تعمل في الوسط الفلسطيني في لبنان، سنتناول في الفصل الثاني أبرز ميزاتهما، مع محاولة الإجابة على الأسئلة التي طرحت في المقدمة حول دور هذه الجمعيات في تشكيل "مجتمع مدني فلسطيني" في لبنان، وما هي المهام المطلوبة منه من قبل "المجتمع الدولي" في سعيه الى "حل الصراع العربي - الاسرائيلي"؟

الفصل الثاني: أدوار المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان

1 - خدمات مشروعة:

مما لا شك فيه أن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان تقدم خدمات عديدة للاجئين: خدمات تربوية وصحية، ترفيهية وثقافية، ... كما تقوم بتوعية المجتمع الفلسطيني حول قضايا اجتماعية وسياسية. فهي تغطي بذلك بعضاً من تقصير الأونروا والحكومة اللبنانية، ولو بشكل جزئي. تدير المنظمات غير الحكومية المحلية روضات الأطفال، التي وصل عددها في العام الدراسي 98-99 إلى (85) روضة، كما تدير بشكل واسع التدريب المهني، الذي يختصر في معظم الأحيان إلى دروات مدتها لا تتجاوز 6 أشهر. تقدم هذه المنظمات خدمات صحية مختلفة، وهي تملك عيادات ومراكز طبية (جمعية "النداء الإنساني" مثلاً)، كما أنها تلقي المحاضرات الصحية في مقراتها (الصحة الإنجابية أو حول الأمراض المستعصية والشائعة مثلاً).

تحاول هذه المنظمات، بالشراكة مع الأونروا، رفع المستوى التعليمي للأطفال عن طريق مساعدتهم، لا سيما في الصفوف الابتدائية؛ إذ يتضح أن 12% فقط من فلسطيني لبنان ينهون تعليمهم الثانوي في حين ترتفع هذه النسبة إلى 39% في الضفة الغربية و28% في الأردن¹⁵. ولكن اشتكت بعض الجمعيات، من ناحية أخرى، من "صعوبة" وعدم ملائمة البرنامج التعليمي للأونروا، وكأن هذه الأخيرة تسعى إلى "تجهيل" الشعب الفلسطيني. ومن جهة أخرى، لاحظ الباحثون أن العديد من المشاريع متشابهة ومكررة، وأنها لا تغطي كافة المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية بالتساوي. اشتكى مثلاً مدير جمعية مساواة المنبثقة عن "المساعدات النروجية" أن الجمعيات الخاصة بالمعوقين قليلة، إذ تتطلب مهارات خاصة من جهة، ومقرات مجهزة بمعدات طبية من جهة أخرى. في حين اشتكى نائب مدير مؤسسة "نوع" من بعض الجمعيات الخاصة بالمعوقين التي تقوم "بتشغيلهم" بدلاً من تدريبهم على مهنة تناسب وضعهم، وذلك يعود إلى قلة التمويل الضروري لهذا النوع من النشاط. وفي هذا الخصوص، اشتكى أيضاً منذ سنوات مسؤول جمعية خاصة بالمعوقين في مخيم عين الحلوة من قلة الأطباء المختصين بالإعاقات؛ إذ تضطر الجمعية إلى الاستعانة بطبيب لبناني يتواجد في صيدا مرة واحدة في الشهر، مما يدل على قلة الموارد البشرية المكلفة (تدريب طبيب متخصص على سبيل المثال) العاملة في المخيمات.

¹⁵ الباحثة ...

أما بالنسبة الى تكرار الأنشطة، فإن الملفت بهذا الخصوص هو عدد رياض الأطفال مقارنة مع مشاريع أخرى، وعدم توزيعها بشكل متساو بين المخيمات. حاولت الجمعيات الخدمائية تصحيح هذا المسار عن طريق الائتلاف الذي شكّل في التسعينيات، إلا أن برامج الطوارئ (بعد حرب تموز 2006 وتدمير مخيم نهر البارد) طغت على كل الأنشطة، مدعومة بذلك بالمال المتدفق بعد العام 2006.

2 - التحول الى نشاط المناصرة والدفاع عن الحقوق:

يعود هذا التحول الى أسباب مختلفة، منها محلية ومنها دولية. لكن تبقى الأسباب الأيديولوجية والمالية هي الأهم. يرى العاملون في أوساط الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أن الوضع السيء الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني، وخاصة في المخيمات، لا يمكن تحسينه من خلال المشاريع الخدمائية، التي تتطلب الكثير من الجهد والمال، إضافة الى خطة عمل شاملة لا يمكن توفيرها إلا من خلال تغيير التعامل مع ملف اللاجئين، على المستوى الدولي، العالمي، والمحلي (الأمم المتحدة، الدول الغربية والدولة اللبنانية). لقد شكّل هذا التقييم أساس اللجوء الى حملات المناصرة والدفاع عن حقوق اللاجئين، كمجموعة بشرية خاصة تعيش أوضاعاً مأساوية، إلا أن الأسباب الأيديولوجية والمالية هي التي انتجت هذا التحول، وخاصة في موضوع الدفاع عن الحقوق الفردية. لقد كثرت ورشات العمل حول حقوق الطفل وحقوق المرأة وحول الشباب، والتي اعتبرت "فئات مهمشة" في المجتمع الفلسطيني من قبل المؤسسات الدولية، قبل أن تصبح خطاباً نمطياً لدى منظمات غير حكومية فلسطينية (كما يقول مدير الرابطة الفلسطينية للاجئين "راجع": "لقد لعبت الجمعيات دوراً هاماً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من حيث المساعدة على الاستشفاء والطبابة، إضافة الى الدور الثقافي التنموي وخاصة للفئات المهمشة كالشباب والنساء والأطفال، ونشطت في تأمين الحد الأدنى من الحماية").¹⁶ وهذا الخطاب النمطي بارز في تعريف "جميعية المرأة الخيرية" لنفسها، كما جاء على موقع الأسكوا¹⁷ الإلكتروني. فالجمعية "تطمح إلى مجتمع فلسطيني في المخيم يحفظ حقوق الإنسان وكرامته، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة للنساء والأطفال والشباب...". أما الوسيلة الى هذا الهدف، فهي "التوعية، المناصرة والمناداة، الأبحاث والمنشورات، التأهيل والتدريب، والمشاريع التنموية". تلتفت الجمعية الى دور الشباب و"قضايا النوع الاجتماعي (الجندر): البرنامج يعطي فرصاً متساوية للجنسين ويدرب الشبيبة على مفهوم الجندر".

¹⁶ موقع صيدا الإلكتروني ؟؟؟ عن صحيفة اللواء (العدد غير محدد).

¹⁷ http://www.escwa.un.org/ayd/ngo_details_ar.asp?ID=38&type=Youth

لقد أشرنا سابقاً الى دور تقليص حجم المساعدات المالية في زيادة نشاط "المناصرة والدفاع" عن الحقوق الفردية في الوسط الفلسطيني الأقل كلفة من البرامج الخدمائية، مهما كان نوعها. أما دور الأيديولوجيا في هذا التوجه، فهو واضح في ظاهرة تكريس مفاهيم تبناها هيئات دولية وخاصة غربية ، تنادي بحقوق فردية على حساب الحقوق الجماعية للشعوب، وذلك وفقاً للأيديولوجية النيوليبرالية السائدة، إضافة إلى خطاب حقوقي تابع للأمم المتحدة، يطغى على الخطاب السياسي، مهمته إعادة صياغة الفرد الفلسطيني والفرد العربي بشكل عام، وجعله يخضع للقوانين الدولية واللجوء الى المؤسسات الدولية في صراعه مع المحتل، في آخر المطاف.

3 – التمويل الأجنبي:

كما يتضح في الفصل الأول، فإن معظم الجمعيات الفلسطينية تتلقى تمويلاً أجنبياً لتنفيذ مشاريعها الخدمائية أو لمناصرة حقوق اللاجئين المختلفة، وخاصة الفردية؛ ومن لا يتلقى هذا التمويل يبقى هامشياً، إلا إذا كانت الجمعية تتميز بتاريخ طويل من العمل الشعبي المتجذر، كما هو حال جمعية "نادي الحولة" في مخيم برج الشمالي، رغم تلقيها مساعدة من "مؤسسة التعاون" لإدارة مكتبتها. ولكن الملاحظ أن هذه الجمعية لا تقدم خدمات بالمعنى المعترف به في "عالم الجمعيات"، أي أنها لم تعد تدير روضة أطفال ولا تدير عيادة طبية، مما يستدعي دفع رواتب وشراء معدات. غالباً ما يأتي التمويل الأجنبي (سفارات ووزارات خارجية، مؤسسات التعاون الأوروبية، هيئات أوروبية، وكالات الأمم المتحدة) عبر منظمات غير حكومية أجنبية عاملة في لبنان، ومنخرطة في مشروع شراكة مع المؤسسات المحلية. يفيد قاسم العينا (بيت أطفال الصمود) أن تمويل الإتحاد الأوروبي (ومنه منحة دائرة المساعدات الإنسانية في اللجنة الأوروبية (ECHO)) لا يأتي مباشرة الى الجمعيات، بل يمر عن طريق منظمات أجنبية أو الأونروا (94 % من تمويل الأونروا يأتي من الحكومات والإتحاد الأوروبي). أهم الممولين في عام 2003 هم الولايات المتحدة، يتبعها الإتحاد الأوروبي ثم اليابان والسويد)¹⁸. مما يعني أن المشاريع، وخاصة الخدمائية منها، تحددتها الجهات المانحة العليا، وعلى الجمعيات المحلية الالتزام بها للحصول على التمويل. فهي تعتمد على هذا التمويل الأجنبي بشكل أساس أي بنسبة 80 الى 90%. وعندما يتوقف التمويل، تتوقف المشاريع. تؤكد العديد من الجمعيات المحلية أنها لا تقبل مشاريع ممولة إلا إذا كانت ضمن اختصاصها، أي أنها لا تبحث عن تمويل كيفما كان. إلا أن هذه الجمعيات، وتمثلها "نبح" أو "النجدة الشعبية" أو غيرهما، تقوم بأنشطة مجتمعية واسعة، مما يسمح لها الموافقة على

¹⁸ الباحثة غونهد رونسغار

مشروع ما، غالباً ما يدخل ضمن "اختصاصها"؛ أي أن مفهوم "التنمية الاجتماعية" يشمل العديد من الأنشطة لكي يستوعب أبواب تمويلية واسعة، حيث يمكن لهذه الجمعيات المحلية الانتقال، مثل الجهات المانحة، من العمل الخدماتي الى عمل مناصرة والدفاع عن الحقوق الفردية (حقوق إنسان، طفل، امرأة)، دون تبديل أهداف الجمعية، أو الاكتفاء بمشاريع محدودة في الهدف والمدة، كما تراها الجهات المانحة.

وقد لاحظ الباحثون أن المؤسسات الدولية المانحة غيرت أولوياتها بخصوص التمويل؛ إذ انخفض حجم دعم المشاريع التنموية طويلة الأمد، لصالح تخصيص الأموال لعمليات إغاثة وطوارئ من جهة (بعد تدمير مخيم نهر البارد مثلاً) ومن أجل تمكين المجتمع المدني من جهة أخرى، من خلال برامج محدودة الكلفة والمدة. وحتى المشاريع الخدماتية، التي يفترض أن تكون ممتدة لسنوات طويلة، أصبح التمويل محدداً لسنة أو سنتين، مما يمنع التخطيط على المدى البعيد، كما صرحت به مسؤولة "أرض البشر - سويسرا" في الجنوب، حيث حددت الجهات الممولة مشروع المنظمة لمدة سنتين، يتم تجديده وفقاً لاعتبارات المانحين.

تشير الباحثة (غونهد رونسغارد) الى أن تدخل التمويل الغربي في الثمانينات أدى الى توسيع الأنشطة وتوفير الخدمات من جهة، ولكنه شجع المنظمات غير الحكومية على طلب المساعدة من المؤسسات والجهات الممولة، بدلاً عن الاعتماد على نفسها وعلى مجتمعها، كما أدى - من جهة ثانية - الى تراتبية بين الجمعيات من ناحية سهولة الحصول على التمويل. يقول مسؤول العلاقات العامة في "جمعية الغد الاجتماعية" في مخيم عين الحلوة إن "هناك نقصاً في التمويل. لقد استطعنا تأمين تمويل لعدد من النشاطات الثقافية والتربوية، ولكن التمويل حتى الآن ضئيل، حيث نتوجه الى أكثر من مؤسسة مانحة لمساعدتنا"¹⁹. ويجب التذكير هنا بأن هذه الجمعيات الساعية وراء تمويل أجنبي لا تقدم أكثر مما تقدمه جمعية "نادي الحولة" في برج الشمالي التي استطاعت بفضل اشتراك شهري يدفعه أعضاؤها والعمل التطوعي للعاملين فيها من تأمين الأنشطة الثقافية والترفيهية، للشباب والمسنين، للمرأة والطفل على حد سواء. أما بالنسبة الى التراتبية بين الجمعيات المحلية، فالمنظمات الأكثر تمويلاً هي التي تتحدث لغة المانحين والمنظمات غير الحكومية الغربية، والتي تدرجت على الطرق المؤدية الى التمويل، المهنية والحيادية من ناحية والعلاقات الشخصية من ناحية أخرى، ما يقودنا الى الميزات الأخرى في نشاط المنظمات غير الحكومية في الوسط الفلسطيني.

¹⁹ جريدة اللواء عن موقع صيدا...

4 - حجم التوظيف في الجمعيات والمؤسسات:

وفقاً لأطروحة الباحثة (غونهد رونسغارد)، توظف المؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية 13% من الشعب الفلسطيني. تبدو هذه النسبة عالية جداً بالنسبة الى الوضع في لبنان، إذ يتقاسم اللبنانيون والفلسطينيون الوظائف في عدة منظمات عاملة في الوسط الفلسطيني، كما أنها أقل عدداً من التي تعمل في الأراضي المحتلة وتمويلها أقل زخماً²⁰. تفيد معظم المنظمات العاملة في لبنان أنها توظف لبنانيين أيضاً، وذلك لأنها تعمل في الوسطين اللبناني والفلسطيني، ولأنها تجد مهنيين متخصصين أكثر بين اللبنانيين. غير أنها ساهمت في توظيف عدد من الفلسطينيين الحاصلين على شهادات عليا أو متوسطة، بفضل التمويل الأجنبي، كما توظف المنظمات نسبة مهمة من النساء وذوي الإعاقات الخفيفة. والفرق بين المنظمات الأجنبية والمنظمات المحلية في مجال التوظيف، هو أن الأولى توظف لفترات محدودة (مدة تواجدها في لبنان) في حين أن الوظائف في المنظمات المحلية دائمة أو شبه دائمة. يمكن تقدير عدد الموظفين الفلسطينيين في المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية العاملة في لبنان بـ (4) آلاف موظف تقريباً (تقدير مرتفع مع استثناء موظفي الاونروا)، انطلاقاً من الأرقام المعلن عنها من قبل بعض المنظمات، إضافة الى "هبات" متقطعة توزعها بعض المنظمات على العاملين أو المتطوعين الموسمين (مئة دولار أميركي تقدمها منظمة "الحق في اللعب" للمتطوعين)، مما يعني أن حجم التوظيف لا يتعدى 1,5% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

تفيد الدراسات حول الجمعيات أن مستوى الأجر مرتفع نسبياً في وسط المنظمات غير الحكومية، وخاصة الأجنبية. ويبدو أن معظم العاملين فيها من الفلسطينيين لا يسكنون المخيمات، وأن الذين يشغلون مراكز قيادية فيها يسعون الى القيام بدور قيادي في المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب ضعف القيادة السياسية.

5 - مهنة العمل التطوعي ونشوء نخبة "المجتمع المدني":

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان متنوعة ومختلفة من حيث نشاطها، تاريخها، تمويلها أو عدم تمويلها، وانتمائها الفكري. منها ما لبي متطلبات الممول الأجنبي وتلقى دعمها، ومنها ما يسعى الى الحصول على هذا التمويل، ومنها ما ينظر الى حاجات المجتمع، وأخرى تنظر الى متطلبات "المجتمع الدولي". وبين هذين القطبين،

²⁰ تفيد دراسة فداء شحادة ان الجمعيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2008، وفقاً لأرقام وزارة الداخلية الفلسطينية، ارتفع عددها الى 3000 جمعية.

تختلط الأمور عند العديد من الجمعيات؛ إذ ساهم التمويل الأجنبي، وخاصة الغربي، في تشكيل تراتبية جديدة فيما بينها.

ما يميّز المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل المؤسسات والمنظمات الأجنبية، هو لغتها المهنية، المشبعة بالمصطلحات الإنكليزية، تشكل حاجزاً بينها وبين جمهورها، ولكنها تؤمن لها منفذاً للوصول الى الهيئات والمؤتمرات الدولية، واللقاءات والتدريبات في عواصم العالم حول "مهنة" العمل الإنساني والخيري والتنموي. وتقوم المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، بدورات تدريب مستمرة للموظفين وأحياناً للمتطوعين الذين يأملون دخول هذا "العالم المتميز"، حول أهم المعطيات والتوجهات الجديدة في عمل المنظمات العالمية. واللافت للانتباه أن عدة جمعيات محلية وأجنبية تقوم بدورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجالها، حتى لصالح جمعيات أخرى. فذلك، يتمسك موظفو المنظمات غير الحكومية بوظائفهم ولا يتخلون عنها إلا إذا سنحت لهم الفرصة الارتقاء الى وظيفة أهم وأعلى راتباً، كما حصل مؤخراً في منظمة "أرض البشر - إيطاليا"، حيث انتقل موظف بعد تدريبه الى منظمة أخرى أكثر سخاء (مقابلة).

أحدثت هذه الحالة شرخاً بين الجمعيات "التقليدية" من جهة والمنظمات "الحديثة" أو "المحدثة" من جهة أخرى، من حيث لغتها أولاً، إذ تنصدر اللغة المهنية خطاب تلك المنظمات. يشير الباحث (اصلاح جاد) الذي ركز دراسته على الجمعيات غير الحكومية النسائية في الأراضي المحتلة، أن مهنة هذه المنظمات أدت الى إبعاد الجمهور بدلاً من التقرب منه. وتعتقد الباحثة (غونهد رونسغارد) أن الممولين يفضلون أحياناً هذه اللغة المهنية على النتائج الفعلية التي وصلت إليها المنظمة الممولة، وهذا ما يسهم في "تهميش الجمعيات التقليدية التي لم تتبن هذه اللغة، في حين يتقاسم عدد محدود من الجمعيات "المهنية" الجزء الأكبر من التمويل الأجنبي". وما يميّز أيضاً لغة هذه المنظمات، هو حيادها السياسي، المرافق للمهنية في هذه الحالات، أي أن المرجعية الأعلى لكل موضوع يتم تداوله رسمياً ضمن المؤسسات هي الأمم المتحدة ومواثيقها وقراراتها.

يقول نائب مدير جمعية "نبح" إن للموظفين انتمائهم السياسي والديني، ولكن ضمن المؤسسة، لا تطرح ولا تناقش مواضيع تدل على هذه الانتماءات. كما أن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية تحترف اللغة القانونية، اللغة المسيطرة الآن دولياً، حتى في الموضوعات السياسية، وخاصة بين المؤسسات العاملة في مجال مناصرة والدفاع عن الحقوق. ومنذ التسعينيات، فرضت العديد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية على

الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة، مدعومة بالمال، ورش عمل خاصة بالحقوق الفردية واكتساب لغة قانونية بحجة أنها تؤثر على الرأي العام العالمي.

تشكل هذه المؤسسات مجتمعاً مغلقاً نوعاً ما على نفسه، من حيث مرجعيته وتمويله ولغته، وكذلك من حيث نمط عمله وعلاقاته الدولية، والتدريب المستمر الذي يخضع له، حيث تتعلم الكوادر الحالية والمستقبلية اللغة الرائجة ومنهج التفكير والإدارة (مقابلة مع مسؤولة في "الحق في اللعب" التي تقول ان المهم في النشاط هو التنظيم والتفكير والمفاهيم).

ينتقد باحثون مهتمون بدراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية هذه الفئة قائلين إنها تشكل نخبة جديدة، ليست سياسية ولا اقتصادية بالمفهوم الضيق، بل نخبة عالمية تجمع بين المال والمهنية والعمل السياسي "الحيادي". وليس في هذا العالم المتميز مكاناً للتطوع الفعلي أو الالتفات الى احتياجات المجتمع، كما تفعل الجمعيات "التقليدية". يتعقد الباحث (اصلاح جاد) أن المنظمات غير الحكومية ذات النمط الجديد تختلف تماماً عن الجمعيات "والأطر الجماهيرية" التقليدية من ناحية: "بنائها، خطابها، قيادتها، مشاريعها وشبكة اتصالاتها. التنظيمات الجماهيرية القديمة كانت أبوابها مفتوحة ومشاريعها عامة، تحاول حشد أكبر عدد ممكن من الطلاب، والعمال، والنساء والشباب، في تنظيمات خاصة لكل من هذه الفئات. في المقابل، المنظمات الجديدة ناشطة في المدن، تديرها نخبة من الطبقة المتوسطة المدنية، كياناتها أصغر حجماً وتعتمد على التمويل الاجنبي". وتقول (ريما حمامي) إن المنظمات غير الحكومية "أصبحت المكان المفضل لجيل جديد من المهنيين المنتمين الى الطبقة الوسطى في المجتمعات، يرون في عملهم طريقاً الى وظائف جذابة داخل المنظمات الدولية. التكلم بالإنكليزية، الثوب الأنيق والمكتب المرتب يشكلون جزءاً من الثقافة الجديدة"، ويطلق عليها البعض لقب "المناضل بالحقية". يضيف آخرون (حنفي وطبر) أن هذه النخبة تنتمي الى "النخبة المعولمة".

خلال انتفاضة الأقصى، كانت مديرات بعض هذه المنظمات تتجول في عواصم العالم للحديث عن "آمال المجتمع المدني الفلسطيني". وفي لبنان، كما تفيد (غونهد رونسغارد)، يسيطر موظفو تلك المؤسسات نوعاً ما على توزيع الموارد في المجتمع الفلسطيني ويحتلون موقعاً يسهّل لهم استغلال الآخرين؛ كما أنهم يبتعدون عن الجمعيات والمنظمات ذات التوجه الإسلامي ولا ينسقون معها في كثير من الأنشطة.

6- من المنظمات غير الحكومية الى "المجتمع المدني":

تشكل النخبة الجديدة الصاعدة من رحم المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الفلسطينية في لبنان نواة لما يسمى المجتمع المدني، على الرغم من أنها تشكل نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني في لبنان؛ إذ لا يمكن اعتبار الجمهور المستهلك لخدمات هذه الجمعيات جمهوراً منسجماً مع تطلعاتها؛ وخاصة أنها فقدت جمهور المتطوعين، بسبب لغتها المهنية وانسلاخها نوعاً ما عن مجتمعتها. ولكن بفعل نشاطها، والمساعدات التي تتلقاها من الممولين الأجانب، وانتماؤها الى شريحة مجتمعية متوسطة ومتعلمة، مدربة على استعمال الأدوات المعاصرة الخاصة بـ "المجتمع الدولي" (اللغة المهنية والحيادية والقانونية) وعلاقاتها الواسعة الشخصية والمؤسسية، تسعى هذه الجمعيات الى تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطلعاتهم وحقوقهم وتحسين أوضاعهم. كما تسعى المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية الرسمية لجعلها ناطقة ومعبّرة عن هموم ومشاكل الشعب الفلسطيني في لبنان، وخارج لبنان، ضمن الائتلافات العديدة التي تشكلت حول حقوق الشعب الفلسطيني²¹.

يجيب جابر سليمان في دراسته²² حول "مبادرات المجتمع المدني تجاه الحوار الفلسطيني اللبناني.."، على الأسئلة المطروحة في بداية هذه الدراسة حول تشكيل هذا المجتمع المدني ودوره في طرح القضايا السياسية في لبنان، من خلال عرضه للمبادرات التي قام بها المجتمع المدني من أجل الحوار اللبناني الفلسطيني، ومن أجل الحقوق الفلسطينية، وللمبادرات التي دعي اليها هذا المجتمع المدني، ومعظم هذه المبادرات ممولة من جهات أجنبية. يلاحظ في هذا الخصوص أن المنظمات غير الحكومية المحلية تعرّف عن نفسها كمجتمع مدني في الأوساط الرسمية وغير الرسمية. وتأكيداً على "مهنيتها"، تلجأ الى اللغة القانونية (حقوق إنسان) في توجهها الى الجهات اللبنانية، والى لغة مهنية ذات مرجعية دولية في التعامل مع ملفات سياسية (منهجية وآليات "العدالة الانتقالية" مثلاً في طرح موضوع الحرب الأهلية و"مساهمة" الفلسطينيين فيها)²³، مما يكرّس "شرعية" التدخل الأجنبي والأممي في هذه الملفات، ويجعل من هذه الهيئات الدولية حكماً ومرجعية في موضوع داخلي عربي.

²¹ تقول نيرا شندهوك في مقال حول "المجتمع المدني" « Neera Chandhoke, « Civil society » "بفضل تحالفهم الوثيق مع اجندات وكالات المانحين، النسخ الحالية للمجتمع المدني تخلصت بشكل جذري من كل العناصر الأخرى، أي الحركات الاجتماعية والنضالات السياسية".

²² جابر سليمان، مبادرات المجتمع المدني في لبنان تجاه الحوار الفلسطيني اللبناني والمصالحة وحقوق اللاجئين (منذ عام 2005).

²³ في مقال حول "بناء السلام" (Peacebuilding) يكتب توبياس دنسكس Tobias Denskus, Peacebuilding does not build peace ان ادخال "أدوات إدارية كالتقييس فعالية عملية بناء السلام، تنزع الصفة السياسية عن الأسئلة النقدية حول أسباب الصراع العنيف الذي نشب ومستقبل المجتمعات التي شهدت هذا الصراع".

ولكن (سليمان) يلفت انتباه الباحث في تقييمه لهذه المبادرات الى ضعف هذا المجتمع المدني، الذي تنقصه الخبرة في طرح الملفات السياسية، وأيضاً غياب التنسيق بين الجمعيات المحلية الفلسطينية، وخاصة أن الهيئات الممولة هي التي تختار شركائها للمبادرات التي تعنيها.

غير أن المرء يمكن أن يستنتج إضافة الى ما تقدم بأن غياب الاتحادات الشعبية والنقابات المختلفة، والجمعيات الإسلامية والنوادي، وكذلك الأحزاب والفصائل واللجان الشعبية - أي بشكل عام كل القوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني - عما يسمى المجتمع المدني، يبقي هذه الملفات الحساسة محصورة في أيدي منظمات ممولة ونخبة تشكلت من خلال هذه المنظمات، وهذا ما يضعف أساساً هذا المجتمع المدني، وتمثيله للمجتمع الفلسطيني في لبنان.

يروى في هذا الصدد رئيس جمعية "نادي الحولة" في برج الشمالي كيف استطاعت الجمعية في الماضي، وهي تضم المئات من الأعضاء، أن تعبئ سكان المخيم لمطالبة الأونروا بالقيام بدورها وفتح مدرسة إضافية في المخيم. فوصف نشاط الجمعية في الماضي بالنشاط "النقابي"، وذلك تعبيراً عن الحالة الجماهيرية التي كانت سائدة في الماضي، والمطالبة بحقوق اللاجئين.

وهنا تطرح بعض الأسئلة: كيف يمكن استنهاض المخيمات وسكانها للمطالبة بحقوقهم دون اللجوء الى تمويل أجنبي؟ وهل انشراح آفاق العمل الوطني يساعد على تحديد آفاق العمل المحلي في المخيمات، من أجل تحسين أوضاعها والحصول على الحقوق المتعلقة بحالة اللجوء؟ ذلك أن غياب الآفاق في العمل المطالبي في لبنان، بسبب الحالة السياسية اللبنانية البنيوية والظرفية (كما يشير إليها جابر سلمي أيضاً لتفسير فشل المبادرات) وأسباب أخرى، شجّع المنظمات غير الحكومية الى تبني الخطاب القانوني واتخاذها الأمم المتحدة مرجعية لها، وتدخل التمويل الأجنبي في تحديد نوعية نشاطها.

7 - المجتمع المدني والقضية الوطنية:

أدى غياب الجمعيات الخاصة بالقضايا الوطنية الفلسطينية (الأسرى، القدس، النقب، على سبيل المثال) عن المخيمات الى حصر اهتمام المجتمع المدني في الوسط الفلسطيني في لبنان في المسائل المتعلقة باللجوء (ومنها حق العودة)، وكأن اللاجئين الفلسطينيين غير مهتمين بالقضايا الوطنية العامة، إلا من خلال الأحزاب والفصائل، أو لجانها المختصة، أو من خلال هيئات عامة لبنانية - فلسطينية تأخذ على عاتقها تنفيذ حملات إعلامية وتعبوية بين الحين والآخر.

إن غياب هذا النوع من الجمعيات السياسية في الوسط الفلسطيني شجّع بعض المنظمات غير الحكومية على التدخل في هذا المجال، ولكن من باب الحملات العالمية ضد الكيان الصهيوني، التي يقوده ائتلاف جمعيات ومنظمات غير حكومية فلسطينية وأجنبية في العالم. وفي هذا الخصوص، يجب التمييز بين المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان وتلك العاملة في فلسطين التي ركّز عليها الباحث (أصلاح جاد)، والتي أيدت بشكل عام مسار التسوية السياسية وبناء "دولة اوسلو"، في حين أن معظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في لبنان وبعضها في فلسطين (الائتلاف) رفضوا هذا التوجه، ولجأوا الى الخطاب الحقوقي الدولي التابع للأمم المتحدة.

يذكر أنه في العام 2005، تشكل ائتلاف فلسطيني يضم جمعيات ومنظمات غير حكومية في فلسطين واللجوء (الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين 48 ومخيمات لبنان خاصة) من أجل شن حملة تطالب المجتمع الدولي بمقاطعة دولة الكيان ومؤسساته. لقد لبّت جمعيات مناصرة في العالم هذا النداء، ومن ثم بدأت الحملة العالمية للمقاطعة ووقف الاستثمار (BDS campaign). ومن بين المنظمات المشاركة في لبنان، "النجدة الشعبية"، "عائدون" (من خلال ائتلاف حق العودة) وغيرها. تتبنى هذه الحملة العالمية الخطاب القانوني كما تعتبر أن القرارات الدولية والأمم المتحدة مرجعيتها الأولى (الجمعيات والمنظمات الفلسطينية في الأرض المحتلة مدعومة وممولة من قبل المؤسسات الدولية في غالبيتها).

فمن هذا المنطلق، انبثقت مؤخراً عن "المساعدات النرويجية" و"عائدون" لجنة تعني بحملة مقاطعة، يراد منها التحرك في لبنان ضمن الحملة العالمية، أي أن غياب الجمعيات المعنية بالشأن الوطني المباشر يساهم في طرح المسألة الوطنية من قبل المجتمع المدني بطرق ملتوية، انطلاقاً من الحملات الدولية بدلاً من أن يكون هو المبادر في هذه الحملات، محلياً واقليمياً ودولياً، على أسس وطنية، مكمل ومساند للمقاومة.

8 - اهتمام المجتمع الدولي بحقوق اللاجئين:

يؤكد (جابر سليمان) توجّه المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، منذ بداية هذا القرن، نحو الاهتمام بمناصرة الحقوق الفلسطينية، الحقوق الجماعية والحقوق الفردية، وذلك بتشجيع وتمويل الهيئات الدولية، الأمم المتحدة والدول الغربية. أبدت الجهات الدولية اهتمامها بالوجود الفلسطيني في لبنان، ضمن سعيها الى إيجاد حلول من أجل الاستقرار في المنطقة، من خلال بابين: باب الحوار اللبناني الفلسطيني وبشكل خاص بعد تدمير مخيم نهر البارد في الشمال، وباب الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. ويبرز بشكل

خاص دور الدولة النرويجية في هذين الملفين، إذ أنها تموّل، من خلال "المساعدات الشعبية النرويجية" العديد من المبادرات حول الحقوق الفلسطينية، ومنها حق العودة. ولكنها لم تكتف بالتمويل، إذ تبادر "المساعدات" في طرح الملفات أيضاً، وهذا ما يؤكد من جهة أخرى على تحول نشاطها من الخيري والخدماتي الى المناصرة والدفاع عن الحقوق، وفقاً لتوجهات المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الغربية.

ولكن يبدو أن "المساعدات" لم تكتف بهذا الدور، إذ قامت مؤخراً بتمويل مبادرة الشباب الفلسطيني في لبنان حول "أسبوع التمثيل الفلسطيني"، الذي انعقد في شهر شباط 2012 / فبراير، من باب "حق اللاجئين في المشاركة السياسية"، مما يعني اهتمام الجهات الغربية والدولية بالملفات الخاصة الفلسطينية، ومحاولة التأثير فيها، إلا إذا اعتبرنا أن "المساعدات النرويجية" شأن استثنائي، بسبب تاريخها المناهض للامبريالية، وأنها تقوم بدور مساعد على تكوين مجتمع مدني يعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني.

ومع أن الحوار اللبناني - الفلسطيني مسألة مهمة، والحقوق الفلسطينية مشروعة، إلا أنه يطرح تساؤل حول سبب اهتمام الهيئات الدولية المختلفة، الأمم المتحدة أو الدول الغربية، بهذين الملفين، ومبادراتهم الى تحسين الأوضاع، عن طريق المبادرات أو تمويل المبادرات في هذا الاتجاه. ويلاحظ في هذا الخصوص كثافة المبادرات الأميركية عبر "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية"²⁴ (USAID) لتحسين العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين في جوار المخيمات (في الشمال وصيدا بالتحديد)، من خلال تمويل مشاريع اقتصادية وبنوية، وإيجاد أطر للقاء بين الشباب اللبناني والشباب الفلسطيني. في الشمال، أقامت الوكالة برنامج "تمكين" يدعم "السكان الفلسطينيين واللبنانيين في 6 قرى مجاورة لمخيم نهر البارد"، لتحسين ظروف حياتهم (2010)، كما موّلت الوكالة مشروع تقارب شبابي، فلسطيني لبناني، في صيدا في العام 2009 والعام 2011. وهذه عينة عن نوعية المشاريع الأميركية المنفذة أو قيد التنفيذ في لبنان.

وفي الختام،

المشاكل الاجتماعية والصحية والتربوية والتعليمية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في لبنان، في المخيمات والتجمعات السكنية الأخرى، في ظل الوضع السياسي والأمني في لبنان والمنطقة، أثقل وأوسع من أن تستطيع حلها بعض الجمعيات، حتى ولو آمنت برسالتها

²⁴ موقع الوكالة الأميركية الإلكتروني، usaid.gov

أشد الإيمان. ومما لا شك فيه أن معظم الجمعيات توفر خدمات في المجتمع الفلسطيني، وأن معظم العاملين فيها، فلسطينيين ولبنانيين، يحملون الهمّ الوطني، ويسعون الى النهوض بالمجتمع الفلسطيني وسد ثغرات الأونروا والدولة اللبنانية. غير أن إغراق الجمعيات بالمال "المشروط" (ليس فقط سياسياً بل من ناحية المشاريع المطلوبة من قبل الجهات المانحة) وعدم التنسيق بين الجمعيات الخدمائية، إلا عند اقتسام "المنحة" و"المشاركة في برنامج ممول"، يقللان من استقلالية القرار الفلسطيني في عملية النهوض هذه. ثم إن وفرة المال لم تساعد على سد أهم الثغرات؛ إذ ما يزال هناك فلسطينيون يموتون على أبواب المستشفيات بسبب قلة المال والعناية، وارتفع عدد الأميين في الوسط الفلسطيني كما ارتفع عدد الأطفال المتسربين من المدارس. ونسبة المتخرجين من مدراس الأونروا أقل من نسبة الذين يتخرجون من هذه المدارس في الضفة الغربية والأردن. وما تزال عائلات تعيش في ظروف قاسية ومأساوية، تتساقط البيوت على رؤسها، إضافة الى معاناة لاجئي مخيم نهر البارد. مما يعني أن جزءاً من المال المتوفر ساهم أكثر في التوظيف داخل المؤسسات وفتح المكاتب وإقامة ورش عمل ومخيمات صيفية ذات توجه سياسي واجتماعي معين (مخيم صيفي للأونروا عام 2011) وربما سفر المنوبين للمشاركة في ندوات عالمية، وطبع الكتيبات المعرّفة بالجمعيات وبعملها (كما هو الحال بالنسبة الى البعض).

المطالبة بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والتأكيد على حق العودة، وممارسة الحقوق السياسية في دول اللجوء مطالب طبيعية وشرعية. إلا أن حصر هذه المطالب بين أيدي منظمات غير حكومية تعتبر الأمم المتحدة وموائيقها والحقوق التي أقرتها مرجعية لها، وتعمل على هذا الأساس، يعتبر، في آخر المطاف، مصادرة لهذه القضايا السياسية الحساسة من قبل أقلية تتعامل معها من ناحية قانونية وليست سياسية، وتفصل بينها وبين القضية الأم وهي تحرير فلسطين (الموضوع غائب عن أدبيات الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة).

ولكن يجب الاعتراف بأن غياب العمل السياسي المركز والتثقيف السياسي الواسع في المخيمات والوسط الفلسطيني بشكل عام ساهم الى حد كبير في تصدر هذه المنظمات لطرح هذه القضايا المهمة والمتعلقة بالحياة اليومية.

الخلاصة

في ظل مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، يثير وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الكثير من التساؤلات وأحياناً المخاوف، لدى أوساط دولية ومحلية. كيف سيتم تناول ومعالجة هذه المسألة من قبل الدوائر الدولية دون تنفيذ عودتهم الى فلسطين ودون "توطينهم" في لبنان؟ وبانتظار حدوث خلل في موازين القوى العالمية والإقليمية، يمكن من ترجيح أحد الخيارين أو خيارات أخرى، توجهت الأنظار والجهود الدولية الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ التسعينيات وخاصة بعد العام 2000، للمساهمة في شق طريق المستقبل، من خلال المنظمات غير الحكومية الأجنبية أو المحلية الممولة من جهات دولية.

- تعمل اليوم حوالي مئة جمعية فلسطينية مسجلة لدى وزارة الداخلية اللبنانية وحوالي (60) منظمة غير حكومية أجنبية في المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية في لبنان.

- توفر الجمعيات الفلسطينية (التمولة بأغلبيتها من قبل جهات أجنبية، حكومية وغير حكومية) خدمات للاجئين، معظمها تربوية، طبية وتدريب مهني، في حين تقوم الجمعيات الأجنبية بالعمل عبر الجمعيات المحلية (تمويل)، أو في مجالات محددة أو الإسعافات والطوارئ.

- منذ عام 2000، تتجه الجمعيات المحلية، بتشجيع من المنظمات والدوائر الأجنبية، الى تبني برامج أقل كلفة وأكثر تأثيراً، تتعلق بمناصرة والدفاع عن الحقوق الفردية (المرأة، الطفل والانسان)، وفي الوقت ذاته، برزت الحملات التي تقوم بها جمعيات محلية لمناصرة والدفاع عن الحقوق الجماعية للاجئين الفلسطينيين (حق العودة والحقوق المدنية والاقتصادية)، مما يعني تراجع المشاريع الخدماتية وتكثيف الدورات والورش (حقوق وتوعية).

- أدى التمويل الأجنبي للجمعيات المحلية الى الاعتماد أكثر فأكثر على التمويل الخارجي للقيام بأي نشاط، حتى ولو كان ترفيهياً، والى تبني المشاريع التي حددتها الجهات الأجنبية، من حيث نوعيتها أو مدتها، التي أصبحت قصيرة (3 سنوات أقصى حد).

- ساهم تدفق المال الأجنبي الغربي في توظيف القلة من بين اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون مجتمعاً مغلقاً نوعاً ما، وأدى الى بلورة نخبة جديدة، من بين هؤلاء الكوادر والعاملين في تلك الجمعيات، وإحداث تراتبية جديدة بينها وتهميش الجمعيات "التقليدية"

- على أساس لغتها المهنية، والحقوقية والمحايدة سياسياً (تبني خطاب الأمم المتحدة الحقوقي) واستبعاد الجمعيات ذات التوجه الإسلامي.
- تشكل هذه النخبة نواة ما يسمى المجتمع المدني الفلسطيني في لبنان، على الأقل، هكذا تعرف هذه النخبة عن نفسها، أمام السلطات المحلية اللبنانية والمجتمع الدولي الممثل في لبنان بالسفارات أو هيئات الأمم المتحدة (اونروا، يونسكو)، أو المنظمات غير الحكومية.
 - أصبحت هذه النخبة تشارك، بتشجيع وتمويل من قبل الجهات الأجنبية، في اللقاءات الحوارية الفلسطينية – اللبنانية، الى جانب الجهات الرسمية.
 - من بين الجهات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، يبرز دور "المساعدات الشعبية النرويجية" التي تخلت عن دورها الخدماتي لصالح دور المناصرة والدفاع عن الحقوق، الفردية والجماعية، والتي تموّل العديد من الجمعيات المحلية والمبادرات السياسية، منها آخر مبادرة شبابية حول "حق تمثيل اللاجئين" في شباط 2012، و"المساعدات الشعبية" ممولة بشكل أساسي من قبل وزارة الخارجية النرويجية.
 - بانتظار أي حل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، تحاول الدوائر الأجنبية الغربية إعادة صياغة المفاهيم والوعي الفلسطيني، بالتركيز على وجوب اعتماد لغة القانون الذي تبنته الأمم المتحدة لحل الصراعات، بدلاً من الاعتماد على النفس وعلى الحق في إنهاء الاحتلال وتحرير الأرض والعودة الى البلاد.
 - يلاحظ أن معظم الذين يديرون عمل هذه الجمعيات هم من رموز وكوادر اليسار الفلسطيني سابقاً، الأمر الذي يحمل دلالات هامة ينبغي التنبيه لها.

ملحق

الجمعيات أو المؤسسات التي تم اللقاء معها أثناء إعداد هذه الدراسة:

- عائدون : بيروت
- جمعية تنمية بلا حدود "نبع" : صيدا
- بيت أطفال الصمود : بيروت.
- راصد (حقوقية) : صيدا
- مساواة : بيروت مخيم مار الياس (جمعية منبثة عن "المساعدات النرويجية")
- جمعية الجهد الاجتماعية : مخيم نهر البارد
- "مؤسسة الأطفال والشبيبة الفلسطينية" في مخيمات الشمال : مخيم البداوي
- جمعية الحولة في مخيم برج الشمالي

المؤسسات الأجنبية التي تعمل مباشرة في المخيمات أو من خلال جمعيات محلية:

- المساعدات النرويجية : بيروت
- أرض البشر – إيطاليا : المقر في صور
- الحق في اللعب : في مخيم البداوي
- أرض البشر – لوزان سويسرا : منطقة صور